الدقم الاقتصادية
Duqm Economist
العدد التاسع والثلاثون - ابريـل 2025م
مجلة فصلية تصدرها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الجديد يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد العماني

حجم الاستثمار التراكمي الملتزم به للمناطق الاقتصادية والحرة والصناعية يتجاوز

20.9

مليار ريال عماني في عام 2024

معالي المهندس سالم العوفي: إنشاء مجمع صناعي لدعم قطاع الطاقة "Energy Hub"

كلمات مضيئة

إنّ تطويرَ البيئةِ الاستثماريةِ والتجاريةِ تُعدُّ ضرورةً أساسيّةً لدفعِ عجلةِ التنميةِ بالبلاد ولذلك فقد وجّهنا الحكومةَ بتقديمِ المزيدِ من التسهيلاتِ اللازمة والحوافزِ التنافسية والبيئةِ الداعمةِ للاستثمار بما يسهل ممارسةَ الأعمالِ التجاريةِ لضمانِ تنويعِ اقتصادِنا الوطني وتحقيقِ نموٍّ مستدامٍ ولتوفيرِ المزيدِ من فرصِ العملِ في القطاعاتِ الاقتصاديّةِ والخدميّةِ المختلفة وبما يجعلُ البلادَ وجهةً استثماريّةً جاذبةً وأكثرَ اندماجًا في منظومةِ الاقتصادِ العالمي ولتحقيقِ هذا الاندماجِ فقد سعتْ حكومتُنا لبناءِ شبكةٍ واسعةٍ من الموانئ والمناطقِ الحرّةِ والمناطقِ الاقتصاديةِ الخاصةِ والمناطقِ الصناعيةِ المتكاملةِ وتقديمِ الدّعمِ لبرامجِ الابتكارِ وريادةِ الأعمال وصناديقِ الاستثمار الوطنيةِ منها والمشتركة مع الدولِ الشّقيقةِ والصّديقة.

من خطاب

صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

- حفظه الله ورعاه -

بمناسبة الـ 11 من يناير 2025

2024 زاخـر بـالانجـازات

تواصل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ترسيخ مكانتها كأحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في سلطنة عُمان، عبر جهود مكثفة لجذب الاستثمارات وتوطين المشاريع النوعية، وتقديم منظومة متكاملة من التسهيلات والحوافز للمستثمرين المحليين والدوليين.

فـي إطـار رؤيـة عُـمان 2040، بـرزت المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة والمدن الصناعية كمراكز استراتيجية لاستقطاب رؤوس الأمـوال، مستفيدة من موقعها الجغرافي المتميز، والبنية الأساسية المتطورة، والبيئة التشريعية المرنة التي توفرها الهيئة. وقد كان عام 2024 شاهدًا على تحقيق العديد من الإنجازات النوعية، سـواء على صعيد حجم الاستثمارات الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة، هذا ما يعكس الثقة المتزايدة في هذه المنظومة الاقتصادية المتكاملة.

وشهد العام الماضي 2024 توقيع اتفاقيات استثمارية كبرى مع شركات إقليمية ودولية، إلى جانب استقطاب صناعات مبتكرة تسهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز القيمة المحلية المضافة. كما شهدت المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة تطورًا في بيئة الأعمال، مع تقديم حوافز جديدة تشمل تخفيض الرسوم، وتسهيل إجراءات التراخيص، فضلًا عن تطوير بنى أساسية تعزز كفاءة العمليات التشغيلية للمستثمرين.

وأطلقت الهيئة مشروع البنية الأساسية للمنطقة الاقتصادية المتكاملة بالظاهرة، وقامت بتطوير مدن صناعية جديدة بالتعاون مع المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"، تهدف إلى توسيع قاعدة المنشآت الصناعية، وتوطين الاستثمارات، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي، وإيجاد المزيد من فرص العمل أمام الشباب العُماني.

كما أعلنت الهيئة بتشكيل فريق عمل للقيام بزيارات ميدانية للمناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية ضمن جهودها لتشجيع الشركات والمصانع العُمانية على تقليل الانبعاثات الكربونية والحصول على شـهادات الطاقة المتجددة التي يتم إصدارها من قبل إحدى شركات القطاع الخاص بناء على المزايدات التي تنظمها شركة نماء لشراء الطاقة والمياه.

وتعكس هذه الجهود التزام الهيئة بترسيخ بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة، تدعم توجه السلطنة نحو التنويع الاقتصادي، وتعزز تنافسيتها على خارطة الاستثمار العالمي. ومع استمرار هذه المسيرة الطموحة، تبقى المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة والمدن الصناعية ركيزة أساسية في بناء مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة.

أسرة التحرير

كان عام 2024 شاهدًا على تحقيق العديد من الإنجازات النوعية، سواء على صعيد حجم الاستثمارات الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة، هذا ما يعكس الثقة المتزايدة في هذه المنظومة الاقتصادية المتكاملة

الهيئة العامة للمناطق
الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special
Economic Zones and Free Zones
سلطنة عمان
Sultanate of Oman

مجلة فصلية متخصصة في
شؤون المناطق الاقتصادية والحرة

تصدر عن:
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية
الخاصة والمناطق الحرة

المشرف العام
المهندس أحمد بن حسن الذيب

رئيس التحرير
صالح بن نبهان بن سيف المعمري

التحـريـر
آمنة بنت سالم بن ربيع السلطية

الاعداد والتصميم
الهوية الأولى للعلاقات
والدعاية والإعلان والنشر

@brandone_PR

المراسلات والإعلانات توجه
باسم : رئيس التحرير
ص. ب: 77
الرمز البريدي: 100
مسقط - سلطنة عمان

الهاتف:
+ 968 24507540

الفاكس: + 968 24587474

البريد الالكتروني:
magazine@duqm.gov.om

تابعونا على:
www.duqm.gov.om
www.opaz.gov.om

omanopaz
sezaduqm

+ 968 71144433

الآراء المنشـورة فـي المجلـة تعبـر عـن وجهـة نظـر أصحابهـا، ولا تعبّـر بالضـرورة عـن رأي المجلـة

المجلة ترحب بالمقالات والبحوث المتخصصة والدراسات الأكاديمية

12 معالي المهندس سالم العوفي وزير الطاقة والمعادن: إنشاء مجمع صناعي لدعم قطاع الطاقة "Energy Hub" ضمن خطط توطين الصناعات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

16 حجم الاستثمار التراكمي الملتزم به في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية يتجـاوز 20.9 مليار ريال عماني بنهاية 2024

28 توطين 37 مشروعًا في مجال الأمن الغذائي بخزائن الاقتصادية خلال 2024م

46 ميناء الدقم يعزز مكانته الإقليمية بنمو قياسي في العمليات التشغيلية لعام 2024

الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (38 / 2025)

قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الجديد يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد العُماني

معالي الشيخ الدكتور علي السنيدي: القانون الجديد يهدف إلى تعزيز ثقة المستثمرين من خلال توحيد المنظومة التشريعية والضمانات والمزايا والحوافز والإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية في هذه المناطق

مسقط - الدقم :

أكدت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة أن صدور قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (38 / 2025) جاء مواكباً للجهود التي تبذلها حكومة سلطنة عُمان لتعزيز البيئة الاستثمارية، وجعل تلك المناطق أكثر جاذبية لتوطين المشاريع النوعية.

وقال معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، إن القانون الجديد يهدف إلى تعزيز ثقة المستثمرين من خلال توحيد المنظومة التشريعية والضمانات والمزايا والحوافز والإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية في هذه المناطق، مع منح بعض الامتيازات الإضافية للمشروعات الاستراتيجية لتكون أكثر مرونة، وجذباً للمشروعات النوعية.

وأضاف معاليه أن القانون الجديد يواكب التطورات في قطاع المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الذي يؤمل أن يعكس تطلعات المستثمرين، حيث يتيح القانون تبسيط الإجراءات وتيسيرها من خلال نظام المحطة الواحدة الذي يصدر من خلاله جميع الموافقات والتصاريح والتراخيص والشهادات المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

وأوضح معاليه أن القانون الجديد يوفر أدوات فعّالة لربط مراحل الإعفاء الضريبي بالتوظيف وزيادة المحتوى المحلي واستقطاب المشروعات ذات القيمة المضافة العالية.

وأكد معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي أن القانون عمل على استحداث أحكام في شأن تنظيم مشروعات التطوير العقاري في المناطق الاقتصادية الخاصة، بحيث يتيح للمطورين العقاريين طرح الوحدات السكنية للبيع بنظام "التملك الحر"، وهو ما يشكل إضافة جديدة لقطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المناطق الاقتصادية الخاصة، ويؤدي إلى تنشيط هذه المناطق من خلال جلب عدد أكبر من السكان، وتنمية المرافق والخدمات العامة فيها.

أهداف قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

- تعزيز البيئة الاستثمارية ورفع مستوى جاذبيتها في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
- تعزيز ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال بالمناطق من خلال تحقيق وحدة المنظومة التشريعية للمناطق في قانون واحد
- توحيد المزايا والحوافز والاعفاءات والتسهيلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، مع إمكانية منح مزايا إضافية لبعض المناطق، خصوصا المناطق الاقتصادية الناشئة، وفقًا لخصوصية كل منطقة ومتطلباتها التنموية
- تمكين الهيئة من تنظيم بيئة الاستثمار والرقابة عليها من خلال وضع الأحكام لتنظيم بيئة الاستثمار في المناطق والرقابة عليها
- تبسيط الإجراءات وتيسيرها من خلال تطبيق نظام المحطة الواحدة، الذي يتيح الحصول على جميع الخدمات اللازمة بسهولة ويسر
- تقديم مزايا إضافية للمشروعات الاستراتيجية
- ربط الإعفاء الضريبي بتحقيق أهداف اقتصادية
- تنظيم التطوير العقاري في المناطق الاقتصادية الخاصة بما يتيح للمطورين العقاريين بيع الوحدات السكنية بنظام "التملك الحر".

خلال اجتماعه الأول للعام الجاري

مجلس إدارة الهيئة يقرر تخفيضات إيجارية وحوافز استثمارية في المدن الصناعية

مسقط - الدقم :

عقد مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الاجتماع الأول لعام 2025م برئاسة معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي، رئيس مجلس الإدارة وبحضور أصحاب المعالي والسعادة أعضاء المجلس.

تم خلال الاجتماع إقرار منح حوافز إضافية للمستثمرين من خلال تخفيض القيمة الإيجارية لعدة سنوات للمشاريع الجديدة في مدينة عبري الصناعية ومدينة صور الصناعية ومدينة محاس الصناعية، كما أقر المجلس تخفيض القيمة الإيجارية وإعفاء للسنوات الأولى للمشاريع الجديدة في عدد من المدن الصناعية قيد الإنشاء في مدينة المضيبي الصناعية ومدينة السويق الصناعية ومدينة مدحا الصناعية.

أقر المجلس إجراء بعض التعديلات على لائحة التطوير العقاري بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتكون أكثر جاذبية للمطورين العقاريين والمتملكين للوحدات السكنية والتجارية بهدف تحسين وتسهيل الإجراءات في قطاع التطوير العقاري في المنطقة

وأقر المجلس إجراء بعض التعديلات على لائحة التطوير العقاري بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتكون أكثر جاذبية للمطورين العقاريين والمتملكين للوحدات السكنية والتجارية بهدف تحسين وتسهيل الإجراءات في قطاع التطوير العقاري في المنطقة.

كما اطلع المجلس على خطة تنظيم المنطقة الصناعية بالوادي الكبير والتي تقع تحت إدارة المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" بهدف تحسين البنية الأساسية وتحديث لائحة وأحكام تنظيم الاستثمار في المنطقة أخذًا في الاعتبار اللوائح الصادرة من بلدية مسقط.

كما اطلع المجلس على الموقف التنفيذي لإعادة هيكلة شركة عُمان للاستثمار والتطوير القابضة "مبادرة" والشركات التابعة والشقيقة لها وذلك بالتنسيق مع جهاز الاستثمار العُماني.

كما أبدى مجلس الإدارة ملاحظاته على عدد من المشاريع، والموقف التنفيذي لها، في إطار الجهود المستمرة للهيئة في تعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية.

أبرز نتائج اجتماعات مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لعام 2024

الاجتماع الأول 20 مارس 2024م

- اطلاع المجلس على مؤشرات الأداء للمناطق التي تشرف عليها الهيئة.
- متابعة الإجراءات قيد التنفيذ منها مشروع نظام الهيئة والخطوات المتخذة لاستكمال إنشاء المناطق الجديدة.
- إقرار الإعفاء من شرط تقديم التأمين للمشاريع بما يتوافق مع ضوابط الإعفاء التي أقرها مجلس المناقصات.

الاجتماع الثاني 20 مايو 2024م

- مناقشة هيكلة الشركات التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية.
- اطلاع المجلس على الإجراءات التنفيذية لنتائج دراسة وزارة الاقتصاد لإقامة التجمعات الصناعية المتكاملة في:منطقة شليم للمعادن الصناعية، وسلاسل التبريد والصناعات. الغذائية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والصناعات القائمة على الألمنيوم في المنطقة الحرة بصحار.

الاجتماع الثالث 10 يونيو 2024م

- اطلاع المجلس على تطورات مشروع مدينة خزائن الاقتصادية.
- اطلاع المجلس على مراحل تنفيذ البنية الأساسية والطرق وقنوات تصريف المياه للحماية من الفيضانات في مدينة محاس الصناعية.
- اعتماد مجلس الإدارة منح حوافز في القيمة الإيجارية للمنطقة الحرة بالمزيونة.
- اطلاع المجلس على الموقف التنفيذي للهوية البصرية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
- منح بعض المشاريع المعززة لنمط الحياة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حوافز ومزايا.

الاجتماع الرابع 9 أكتوبر 2024م

- تجديد حزمة الحوافز المعمول بها في مدينة البريمي الصناعية.
- تخصيص نسبة 1% من إجمالي الإنتاج السنوي لشركات التعدين والتحجير العاملة داخل حدود المناطق التي تشرف عليها الهيئة لتنمية المجتمع المحلي.
- إقرار مجلس الإدارة قيام مدينة خزائن الاقتصادية بتطبيق رسوم الخدمات المقدمة من الهيئة والمحددة بموجب القرار رقم 2023/63 بالتوازي مع المناطق الأخرى التي تشرف عليها الهيئة.

الاجتماع الخامس 9 ديسمبر 2024م

- اعتماد الموازنة التشغيلية للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن) للعام 2025م ، وبعض الشركات التابعة لها.
- مناقشة واعتماد برنامج التحول المؤسسي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
- الاطلاع على الموقف التنفيذي لمشروع أعمال البنية الأساسية في مدينة محاس الصناعية. في محافظة مسندم.
- الاطلاع على التحسينات على الهوية البصرية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

تدشن برنامج "جسر" لتعزيز التواصل الداخلي

مسقط - الدقم :

دشّنت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة برنامج "جسر" المعني بالتواصل الداخلي، وذلك تحت رعاية معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس الهيئة وبحضور سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب، نائب رئيس الهيئة وعدد من مسؤولي وموظفي الهيئة وعددًا من المؤسسات الحكوميّة والخاصة.

يأتي إطلاق برنامج "جسر" في إطار حرص الهيئة على تعزيز بيئة عمل قائمة على قيم المسؤوليّة والتعاون والشفافية والإبداع، ما يسهم في رفع كفاءة التواصل الداخلي بين الموظفين، وترسيخ صورة الهيئة كمؤسسة مبتكرة وشفافة ومسؤولة. ومما ينعكس إيجابًا على تحسين تجربة المستثمرين والشركاء، وتعزيز الإنتاجية من خلال توفير آليات تواصل فعالة.

ويسعى البرنامج إلى إعداد كوادر بشرية تؤمن بأهمية التواصل الداخلي وتمارسه بفاعلية، مما يسهم في بناء علاقات قوية بين المسؤولين والموظفين، وتعزيز العمل بروح الفريق الواحد، إلى جانب دعم مشاركة الموظفين ورفع مستوى ارتباطهم بالمؤسسة.

كما يعمل "جسر" على إنشاء قنوات تواصل داخلية وخارجية تعزز التعاون والتواصل الفعّال بين الموظفين، وتساعد على معالجة التحديات المتعلقة بفعالية التواصل، في إطار التزام الهيئة بتوفير بيئة عمل صحية قائمة على مبدأ الحوار البنّاء والعمل الجماعي.

وأكد عبد المجيد بن عبد الله الأنصاري، مدير عام قطاع الخدمات المساندة بالهيئة، أن برنامج "جسر" يعكس التزام الهيئة بتوفير بيئة عمل محفزة ترتكز على التفاعل المستمر بين الموظفين والإدارة. وأوضح أن البرنامج سيتضمن عدة منصات وفعاليات تفاعليّة تتيح لجميع الموظفين المشاركة وإبداء آرائهم ومقترحاتهم، بما يسهم في تطوير بيئة العمل المؤسسيّة.

عبد المجيد الأنصاري

وأضاف الأنصاري أن الهيئة تسعى من خلال هذا البرنامج إلى ترسيخ ممارسات مؤسسيّة حديثة تقوم على التواصل الشفاف والمشاركة الفعالة، مما ينعكس إيجابًا على أداء الموظفين ويسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة والمناطق التي تتولى الإشراف عليها

ويجسد شعار "جسر" مستويات إداريّة متعددة تعكس أشكالًا مختلفة من التواصل، سواء كان قياديًا أو تصاعديًا أو أفقيًا، وجميعها تستند إلى قاعدة واحدة تسعى إليها الهيئة وموظفوها وهي تحقيق النجاح والتميز المؤسسي. كما يرمز الشعار إلى بناء جسور تواصل بين مختلف المستويات الإدارية، ما يعزز الروابط بين الموظفين.

معالي المهندس سالم العوفي
وزير الطاقة والمعادن لـ الدقم:

إنشاء مجمع صناعي لدعم قطاع الطاقة "Energy Hub" ضمن خطط توطين الصناعات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الوزارة تعمل بجهود متواصلة في تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاقتصاد الوطني

مسقط - الدقم :

أكد معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي، وزير الطاقة والمعادن، أن سلطنة عُمان تسير بخطى ثابتة نحو تعزيز الاستفادة المثلى من مواردها الطبيعية، من خلال التركيز على تنويع مصادر الطاقة ودعم القطاعات المرتبطة بها، بما في ذلك الطاقة المتجددة والهيدروجين، بهدف تحقيق الاستدامة الاقتصادية وتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للطاقة.

ووضح معاليه، في حديث خاص لمجلة الدقم، أن الوزارة تعمل على عدة محاور رئيسية لدعم هذا التوجه، من خلال تطوير السياسات الاستثمارية، وتشجيع البحث والاستكشاف، وتعزيز الصناعات التحويلية المرتبطة بقطاعي الطاقة والمعادن، مشيرًا إلى أن هذه الجهود تتماشى مع التوجهات الاستراتيجية لرؤية عُمان 2040.

تسهيل إقامة مشاريع المصافي والبتروكيماويات في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية

التنبؤ بأسعار النفط في المستقبل أمر غير ممكن فهناك معطيات وعوامل رئيسية تؤثر عليها

تذبذب أسعار النفط سيستمر على المدى القصير وفقًا للمعطيات الحالية

احتياطي سلطنة عُمان النفطي خلال الأعوام المنصرمة ظل مستقراً قرابة الخمسة مليارات برميل وثابت عند 4.97 مليار برميل مع بداية 2024

المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية

وعن توطين المشاريع في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية، أكد معالي المهندس أن الوزارة تقوم بتسهيل إقامة مشاريع الشق السفلي مثل المصافي والبتروكيماويات، سواء المرتبطة بالنفط والغاز العماني أو القائمة على استيراد النفط من الخارج، في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، وذلك مساهمة منها في دعم الصناعات البترولية في البلاد. كما أن هناك خططًا للعمل على توطين الصناعات في المناطق الاقتصادية مثل الدقم، من خلال إنشاء تجمع صناعي يخدم قطاع الطاقة "Energy Hub"، نعمل من خلال شركة تنمية طاقة عمان على وضع الخطوات والصناعات المستهدفة لتكون في مكان مركزي يخدم القطاع.

مشاريع واعدة

وأعلن معالي المهندس سالم العوفي أن هناك عددًا من المشاريع الجديدة المرتبطة بالطاقة والمعادن والتي تعمل عليها سلطنة عُمان حاليًا، وتتمثل في:

طرح مناطق امتياز جديدة تشمل بعض المناطق البحرية والبرية عن طريق استحداث نظام الإتاوة والمشاريع المتكاملة من خلال شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج والبنك الكندي (سكوتيا بنك) لضمان رفع القيمة السوقية لهذه المناطق.

القاطرة 4 التابعة للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال وعدد من المشاريع في قطاع البتروكيماويات.

تطوير شبكة الغاز.

طرح مناطق امتياز جديدة للاستثمار في قطاع التعدين (من مرحلة الاستكشاف والتنقيب إلى التعدين).

التحول نحو الطاقة النظيفة

وحول الاستفادة من التوجهات العالمية نحو الطاقة النظيفة في تطوير قطاع الطاقة في سلطنة عُمان والمشاريع الجديدة في الطاقة المتجددة، ذكر معاليه أن سلطنة عُمان تحرز تقدماً ملموساً في التكيف مع التوجهات العالمية نحو الطاقة النظيفة، مستهدفة تطوير قطاع الطاقة لديها من خلال استغلال مواردها الغنية بالطاقة المتجددة لدعم النمو المستدام وتحقيق الأهداف البيئية. ومع تصاعد الجهود العالمية لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة وإزالة الكربون، تخطو سلطنة عُمان بخطوات حثيثة في هذا المجال، فهي تسعى إلى تنويع مزيج الطاقة عبر استثمار إمكاناتها في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتقليل البصمة الكربونية لسلطنة عمان وتحقيق تحول شامل في قطاع الطاقة.

وأضاف معاليه أن الدول التي تزخر بموارد طاقة متجددة وفيرة، مثل سلطنة عمان، تتمتع بميزة استراتيجية كبيرة في مسار التحول في الطاقة. إذ تتيح هذه الموارد مرونة أكبر وفرصة لوضع خطط واضحة لأنظمة طاقة مستدامة، وتعزز قدرة سلطنة عمان الطبيعية على تنفيذ مشاريع واسعة النطاق للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يعزز إمكاناتها في تحقيق الالتزامات المتعلقة بخفض انبعاثات الغازات وتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2050.

كما أن تزايد الطلب العالمي على الطاقة النظيفة، والموقع الاستراتيجي لسلطنة عمان إلى جانب خبراتها المتراكمة في مجال الطاقة، سيساهم في تمكينها من أن تصبح مركزًا رئيسيًا للصناعات التي تعتمد على استهلاك عالٍ للطاقة. كما أنها تستعد للعب دور محوري في أسواق الطاقة العالمية عبر تصدير الطاقة النظيفة بصورها المختلفة.

وأردف قائلًا: "تجسد التزامات سلطنة عمان تجاه الطاقة المتجددة من خلال خطط استراتيجية طموحة تهدف إلى تطوير هذا القطاع الحيوي. تتضمن هذه الخطط إنشاء محطات متعددة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح بقدرات إنتاجية متنوعة على مدار السنوات المقبلة، وذلك لتعزيز مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة الوطني. وتهدف سلطنة عمان من خلال هذه المشاريع إلى تحقيق نسبة 30% من مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بحلول عام 2030، ورفعها إلى 60% بحلول عام 2040. تعكس هذه الرؤية الواضحة التزام سلطنة عُمان بتحقيق الاستدامة وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة النظيفة، حيث لا تقتصر جهودها على تحقيق أهدافها الوطنية فحسب، بل تمتد لتشمل دعم التحول العالمي في قطاع الطاقة. من خلال هذه الخطوات، تعزز عمان مكانتها كدولة رائدة وسبّاقة في مجال الطاقة النظيفة، مسهمةً بشكل فعال في مواجهة التحديات البيئية العالمية ومكافحة تغير المناخ."

تذبذب أسعار النفط

وردًا على سؤال عن أسعار النفط، قال معالي المهندس: إن التكهن أو التنبؤ بأسعار النفط في المستقبل أمر غير ممكن، إذ توجد معطيات وعوامل رئيسية تؤثر على توجه الأسعار، سواء بالصعود أو الانخفاض. وتشير المعطيات الحالية إلى أن تذبذب أسعار النفط سيستمر على المدى القصير على أقل تقدير، حيث إن هناك العديد من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأسعار بشكل مباشر، منها التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والعالم، وميزان العرض والطلب، وقرارات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). كما أن الانتعاش أو الانكماش الاقتصادي في بعض الدول المستهلكة قد يكون من العوامل ذات التأثير أيضًا.

استقرار الإيرادات

وفي السياق ذاته، أكد العوفي أن النفط يمثل أحد أهم المحركات الرئيسية للاقتصادين العالمي والوطني، إذ يؤثر حجم الاستهلاك العالمي للنفط تأثيرًا مباشرًا على إيرادات الدول واستقرارها المالي. ويرجع ذلك إلى العوامل العديدة المذكورة سابقًا، وجلّها تمثل عوامل خارجية لا يمكن التحكم بها. ومع ذلك، تسعى سلطنة عُمان دائمًا إلى إيجاد حلول للمحافظة على ميزان العرض والطلب العالمي، مما يساهم في الحفاظ على أسعار عادلة للنفط. وفي هذا الإطار، تعمل السلطنة مع شركائها من دول العالم، بما في ذلك انضمامها إلى ميثاق التعاون الذي يجمع دول أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ودولًا أخرى من خارج المنظمة. ويسعى هذا التحالف إلى مراقبة ميزان العرض والطلب العالمي للنفط الخام والتدخل في حال اختلال هذا الميزان، سواء بخفض الإنتاج أو رفعه.

الاحتياطي النفطي والاستكشاف

وفيما يتعلق بالاحتياطي النفطي والاستكشاف، بين معالي وزير الطاقة والمعادن: من المعروف أنه تنخفض كميات مخزون الاحتياطي النفطي بمقدار الكميات المنتجة خلال العام، إلا أنه بسبب حرص وزارة الطاقة والمعادن في عملها مع الشركات المشغلة على اتباع سياسة تعويض كميات الاحتياطي المنتجة من خلال إضافة أنشطة استكشافية وتقييمية وتطويرية في برامج الشركات المشغلة السنوية، استطاعت سلطنة عمان تعزيز كميات الاحتياطي النفطي والحفاظ عليها. يمكن تتبع احتياطي سلطنة عمان خلال الأعوام السابقة في التقارير السنوية والنشرات المعتمدة، حيث يظهر أن احتياطي سلطنة عمان خلال الأعوام المنصرمة ظل مستقراً قرابة الخمسة مليارات برميل (4.97 مليار برميل مع بداية عام 2024)، بالرغم من استمرار معدلات الإنتاج على ما هي عليه قرابة المليون برميل يومياً، منخفضة أو مرتفعة ببضعة آلاف حسب الخفض الطوعي الذي أقرته سلطنة عُمان بالتنسيق مع الدول المشاركة في اتفاق (أوبك بلس).

استكشافات نفطية جديدة تساهم في الحفاظ على المخزون ونجاح الاستكشافات في منطقة امتياز 56 ومربع 62

إنتاج الغاز والمكثفات المصاحبة يصل إلى مستويات قياسية مع بدء الإنتاج من عدة حقول في شركتي تنمية نفط عمان والنفط البريطانية وشركة شل العالمية من حقل شمال شرق مبروك

اكتشاف الغاز بكميات استثنائية في طبقة البشائر وتعزيز الاستكشافات في طبقات أمين وغريف الرملية

أما فيما يتعلق بالاستكشافات النفطية الجديدة، فهي في غاية الأهمية للحفاظ على كميات مخزون الاحتياطي النفطي في سلطنة عمان، حيث إن الاستمرار فيها يساهم في المحافظة على كميات مخزون الاحتياطي ومعدلات الإنتاج. والجدير بالذكر أنه في هذا العام توجد بعض الاستكشافات النفطية في مناطق الامتياز البترولية، وهي مستمرة كل عام وتتفاوت نسبة نجاحها بين منطقة وأخرى حسب طبيعة التراكيب الجيولوجية. على سبيل المثال، فإن الإعلان التجاري في منطقة امتياز 56 والتحول في المنطقة من مرحلة استكشاف استمرت لمدة ثلاثة عشر عامًا إلى مرحلة التطوير والإنتاج لمدة تمتد إلى عشرين عامًا، هو أحد الأمثلة على نجاح عمليات الاستكشاف. وكذلك، يعتبر نجاح عمليات الاستكشاف النفطي في مربع 62 هذا العام أحد الأمثلة التي تستحق الإشارة إليها من حيث إمكانية التحول في هذه المنطقة من منطقة تطويرية للغاز الطبيعي فقط إلى منطقة تطوير مكامن النفط أيضًا.

إنتاج النفط والغاز

وكشف معالي المهندس وزير الطاقة والمعادن أن معدل إنتاج النفط الخام والمكثفات النفطية بلغ 987 ألف برميل يوميًا في ديسمبر المنصرم، وذلك بناءً على الاتفاق غير الملزم (أوبك بلس).

كما أشار إلى أن معدلات إنتاج الغاز والمكثفات المصاحبة بلغت مستويات قياسية مع بدء الإنتاج من عدة حقول في شركتي تنمية نفط عمان والنفط البريطانية وشركة شل العالمية من حقل شمال شرق مبروك، حيث بلغ المتوسط اليومي للإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي لشهر ديسمبر 2024م نحو 146 مليون متر مكعب يوميًا.

استكشافات الغاز الطبيعي

وحول الاكتشافات الجديدة للغاز خلال العام 2024، والخطط والرؤى في عمليات الاستكشاف والتنقيب، قال وزير النفط والغاز: إن وزارة الطاقة

والمعادن تولي قطاع الغاز أهمية خاصة كونه أحد أهم مصادر الطاقة في سلطنة عمان بعد النفط، لاستخداماته الكبيرة في إنتاج الكهرباء وتحلية المياه واستدامة المشاريع في المناطق الصناعية. ولذلك، تستمر عمليات الاستكشاف في عدة مناطق امتياز لاستكشاف الغاز الطبيعي، تكلل بعضها بالنجاح. ومما يجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، كإحدى أهم نتائج الاكتشافات الجديدة، هو اكتشاف الغاز بكميات استثنائية في طبقة البشائر في مناطق جديدة، مع استمرار الاستكشافات في طبقات أمين وغريف الرملية، ما يؤكد على الثراء والتنوع الجيولوجي. وهذا يعزز احتمالية نجاح العمليات الاستكشافية في المستقبل التي ربما تمتد إلى مناطق امتياز أخرى، مما يعزز استمرار الإنتاج على المدى البعيد. كما توجد في وزارة الطاقة والمعادن العديد من الرؤى للاستكشاف والتنقيب عن الغاز الطبيعي، حيث نرى أن تقدم التكنولوجيا في مجال المسوحات الزلزالية، والاستمرار في اكتشاف الغاز الطبيعي التقليدي مع التحول في استكشاف الغاز الطبيعي غير التقليدي، له آفاق واعدة في سلطنة عُمان.

استثمار سلطنة عمان في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتحقيق تحول شامل في قطاع الطاقة

مشاريع جديدة تعمل عليها سلطنة عُمان حاليًا

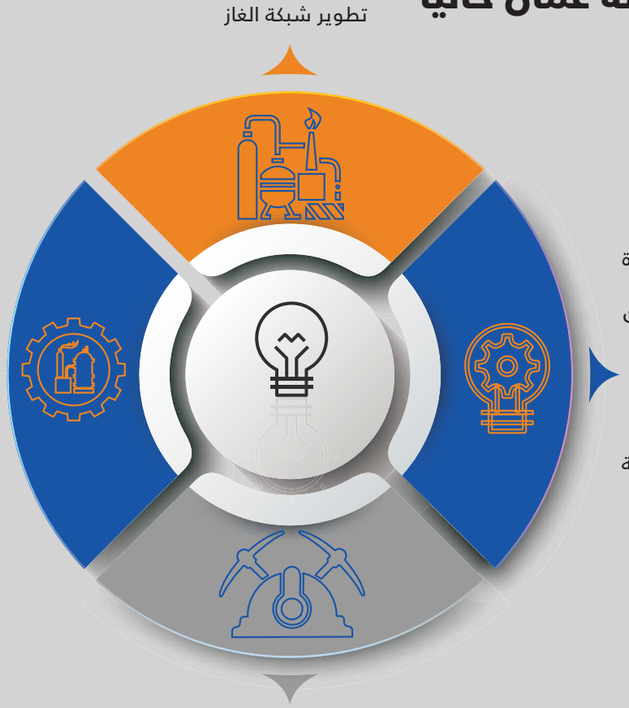

حجم الاستثمار التراكمي الملتزم به في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية يتجـاوز 20.9 مليار ريال عماني بنهاية 2024

مسقط - الدقم :

تجاوز حجم الاستثمار التراكمي الملتزم به في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان 20.9 مليار ريال عُماني بنهاية عام 2024، مسجلاً زيادة بنسبة 10% مقارنة بعام 2023، مع استثمارات مضافة بقيمة 1.9 مليار ريال عُماني، وإجمالي325 اتفاقية استثمارية موقعة خلال العام الماضي، مما يعكس ثقة المستثمرين في هذه المناطق كوجهات استثمارية واعدة.

وشهدت المنطقة الحرة بصحار خلال العام الفائت أكبر حصة من الاستثمارات الجديدة، بنسبة تزيد على 37% من إجمالي الاستثمارات المضافة الملتزم بها، مدفوعةً بتوقيع اتفاقية انتفاع لإنشاء مصنع البولي سيليكون بتكلفة تقديرية تصل إلى 600 مليون ريال عُماني. تلتها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، التي سجّلت نموًا ملحوظًا مع بدء الأعمال الإنشائية لمشروع "أكمي".

شهدت المنطقة الحرة بصحار في العام الفائت أكبر حصة من الاستثمارات الجديدة بنسبة تزيد عن 37% من إجمالي الاستثمارات المضافة الملتزم بها

صورة علوية للمنطقة الصناعية بريسوت

حجم الاستثمارات في المناطق

وأشار التقرير السنوي للهيئة لعام 2024 إلى أن قيمة الاستثمارات المضافة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قد بلغت 300 مليون ريال عُماني، ليصل إجمالي الاستثمارات الملتزم بها إلى 6.3 مليار ريال عُماني. وخلال عام 2024، تم توقيع 22 اتفاقية استثمارية جديدة.

وسجلت المنطقة الحرة بصحار أعلى معدل نمو بنسبة 118%، مع استثمارات جديدة تجاوزت 712 مليون ريال عُماني، وبلغ عدد الاتفاقيات الاستثمارية الموقعة 9 اتفاقيات، مما رفع إجمالي الاستثمارات التراكمية الملتزم بها إلى أكثر من 1.3 مليار ريال عُماني بنهاية العام الماضي.

أما المنطقة الحرة بصلالة، فقد بلغت قيمة الاستثمارات المضافة 567 مليون ريال عُماني بواقع 16 اتفاقية، ليصل إجمالي الاستثمارات التراكمية إلى 5.1 مليار ريال عُماني.

فيما بلغ حجم الاستثمار المضاف الملتزم به في المنطقة الحرة بالمزيونة، في عام 2024 نحو 745 ألف ريال عُماني، بواقع 8 اتفاقيات استثمارية، مما رفع إجمالي الاستثمارات التراكمية الملتزم بها إلى أكثر من 140 مليون ريال عُماني.

وفي مدينة خزائن الاقتصادية، نمت الاستثمارات بنسبة 18.8%، متجاوزة 510 ملايين ريال عُماني، حيث بلغ حجم الاستثمار المضاف في العام الماضي اكثر من 80.9 مليون ريال عُماني عبر 39 اتفاقية.

أما في المدن الصناعية القائمة، فقد بلغ إجمالي الاستثمارات التراكمية الملتزم بها حتى نهاية العام الماضي أكثر من 7.5 مليار ريال عُماني، فيما سجلت الاستثمارات المضافة خلال العام 244 مليون ريال عُماني، مع توقيع 231 اتفاقية استثمارية جديدة.

خدمات المحطة الواحدة

حرصت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة على تمكين المناطق التي تشرف عليها من تقديم خدمات المحطة الواحدة مباشرةً للمستثمرين، مما ساهم في تعزيز بيئة الاستثمار وجذب المزيد من المشاريع. وفي عام 2024، تم تسجيل (2648) سجلًا تجاريًا جديدًا في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، كما تم إصدار (1595) ترخيصًا للخدمات العامة، و (2610) ترخيصًا لمزاولة الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى (309) إباحة بناء.

وبلغ عدد طلبات الاستثمار المقدمة (1443) طلبًا، فيما تم إصدار (11849) ترخيص عمل، و(369) تأشيرة مستثمر، مما يعكس تنامي الإقبال على الاستثمار في هذه المناطق.

وفي مجال الصحة والسلامة والأمن والبيئة، نفذت الهيئة (4590) زيارة ميدانية، وأصدرت (603) تصريحًا وترخيصًا بيئيًا، ضمن جهودها لضمان الامتثال للمعايير البيئية وتعزيز الاستدامة في المشاريع القائمة.

بلغ عدد الخدمات التي تم العمل على تطويرها وأتمتتها خلال هذا العام 12 خدمة للمستثمرين، ليصل إجمالي الخدمات المؤتمتة لدى الهيئة إلى 35 خدمة.

تشرف الهيئة على (16) منطقة قائمة منها منطقتين اقتصاديتين، و (3) مناطق حرة في صحار وصلالة والمزيونة، و (11) منطقة صناعية قائمة

القوى العاملة في المناطق

بلغ إجمالي عدد العاملين في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية التي تشرف عليها الهيئة خلال عام 2024م، (78091) موظفًا، مع تحقيق نسبة تعمين بلغت 37,36% من إجمالي القوى العاملة. وسجلت المناطق الصناعية أعلى نسبة تعمين بين هذه المناطق، حيث بلغت 40,4%.

وقد نجحت الهيئة في توطين الوظائف في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية

من أبرز الخدمات المؤتمتة للمستثمرين:

- خدمة تقديم مخططات المشروع
- تسجيل الوثائق والملفات المعدة للإتلاف
- طلب تحويل وثائق وسيطة
- تسجيل بيانات الملفات والوثائق في كل دائرة
- خدمة تتبع المشاريع الاستراتيجية من خلال منصة متابعة المشاريع والمستثمرين (منصة Odoo) للهيئة والمناطق
- خدمة دراسة واعتماد الأثر البيئي
- خدمة طلب إباحة بناء / تجديد / إضافة
- خدمة الشروع في البناء
- خدمة شهادة إتمام البناء

من خلال جهودها في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم الموقّعة مع وزارة العمل لتوفير خدمات الوزارة في المناطق التي تشرف عليها، من تعيين عدد (3597) عماني في مختلف المناطق التي تشرف عليها الهيئة.

مناطق اقتصادية وحرة جديدة

وشهد العام 2024م بدء الأعمال الإنشائية في المنطقة الحرة بمطار مسقط الدولي، وطرح مناقصة البنية الأساسية للمرحلة الأولى من المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة؛ أما بالنسبة للروضة استلمت الهيئة جميع التصاميم التفصيلية للبنية الأساسية الخاصة بالمرحلة الأولى ووانتهت من إعداد مناقصة المرحلة الأولى المتمثلة في تنفيذ مرافق البنية الأساسية لمشروع تصريف المياه السطحية، حيث تم توقيع الاحرف الأولى بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للتمويل ووزارة المالية بتاريخ 29 نوفمبر 2024م المتعلقة بتمويل المشروع.

المناطق التي تشرف عليها الهيئة

تشرف الهيئة على (16) منطقة قائمة منها منطقتين اقتصاديتين، و (3) مناطق حرة في صحار وصلالة والمزيونة، و (11) منطقة صناعية قائمة. بينما يبلغ عدد المناطق قيد التطوير (7) مناطق جديدة، منها منطقة اقتصادية متكاملة في عبري بمحافظة الظاهرة، ومنطقة اقتصادية في نيابة الروضة بمحافظة البريمي، ومنطقة حرة في مطار مسقط الدولي، و(4) مناطق صناعية، ليصبح مجموع المناطق التي تشرف عليها الهيئة بين مناطق قائمة ومناطق قيد الدراسة والتطوير (23) منطقة.

7

مناطق جديدة قيد التطوير، تشمل منطقة اقتصادية متكاملة في عبري (الظاهرة)، ومنطقة اقتصادية في نيابة الروضة (البريمي)، ومنطقة حرة في مطار مسقط الدولي، إضافة إلى 4 مناطق صناعية

البيئة والموارد الطبيعية

وفي إطار جهود الهيئة في أولوية البيئة والموارد الطبيعية، يجري استكمال تنفيذ الدراسة الاستشارية لمشروع مسار البنية الأساسية لمنطقة الطاقة المتجددة في الدقم (منطقة الهيدروجين الأخضر)، كما تم استكمال مشروع الحزام الأخضر في مدينة صور الصناعية، الذي يهدف إلى إنشاء مسطحات خضراء تسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية.

كما تم تنفيذ خطة الاستدامة البيئية بالمنطقة الحرة بصحار، والتي تضمنت العديد من المبادرات، منها مشروع شبكة رصد جودة الهواء، إلى جانب إعداد تقرير سنوي عن الغازات الدفيئة، وإغلاق مشروع انبعاثات الغازات الدفيئة، واتخاذ التدابير اللازمة لتعويض الكربون، بالإضافة إلى تنفيذ مبادرة "مصفاة الدقم لتنظيف الشواطئ" في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر

فيما يتعلق بمشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، بدأت الأعمال الإنشائية لعدد من المشاريع، أبرزها مشروع "فالكون" للحديد الأخضر ومشروع "أكمي" للطاقة المتجددة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وقد تم إنجاز 18% من مشروع "فالكون"، و3% من مشروع "أكمي".

التحول الرقمي

كما حققت الهيئة ارتفاعاً ملحوظاً في تقييم الإجادة في التحول الرقمي خلال النصف الثاني لعام 2024، حيث حصلت الهيئة على نسبة (86%) في بند التحول الرقمي ونسبة (95%) في بند الالتزام الحكومي، وتعمل على عدد من المشاريع منها التطوير المستمر لمنصة الخرائط الجغرافية (omap)، كما بدأت في تطوير المنصة المركزية لخدمات المستثمرين التي تهدف إلى أتمتة كافة الخدمات الاستثمارية في المناطق التي تشرف عليها الهيئة لتقديم خدمات رقمية موحدة لكافة المستثمرين، هذا بالإضافة إلى البدء في تنفيذ مشروع قاعدة البيانات الإحصائية الذي يهدف إلى إيجاد منصة لاستعراض واستخراج كافة البيانات الإحصائية للمناطق التي تشرف عليها الهيئة وبالشراكة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

مؤشرات الأداء لعام 2024 للمناطق التي تشرف عليها الهيئة

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تعزز التحول الرقمي لخدمات المستثمرين

مسقط - الدقم الاقتصادي :

أكد محمود بن حمود الرواحي، مدير عام قطاع التخطيط وتقنية المعلومات، أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تواصل جهودها الحثيثة في مسيرة التحول الرقمي، بما يتماشى مع استراتيجيتها وتوجهاتها المستقبلية.

إنجازات التحول الرقمي في 2024

أوضح الرواحي أن الهيئة تعمل على تنفيذ مجموعة من المشاريع والمبادرات لتعزيز التحول الرقمي، من أبرز الجهود والمنجزات في برنامج التحول الرقمي الحكومي في الهيئة للعام 2024 كالتالي:

1. تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الرقمي والموائمة مع استراتيجية الهيئة وتوجهاتها المستقبلية، وذلك من خلال تنفيذ عدد من المشاريع والمبادرات ذات العلاقة لكل مسارات التحول الرقمي وفقا للأهداف الاستراتيجية لكل مسار وتحقيق النتائج المرجوة. ويشمل ذلك تحليل الوضع الراهن للجاهزية الرقمية، والفجوات والفرص المتاحة. وجاري العمل على رسم الصورة المستقبلية للتحول الرقمي في الهيئة.
2. تبسيط عدد من الخدمات ذات الأولوية، الاستمرار في تطوير الخدمات الالكترونية، وتطبيق التحسين المستمر لتحسين جودة الخدمات وتقديم تجربة متميزة للمستفيد.
3. تطوير الخطة السنوية لتبسيط وأتمتة الخدمات، مع الأخذ في الاعتبار العمل على أتمتة الخدمات الداخلية للموظفين ورفع كفاءة الأنظمة الداخلية، رفع كفاءة الجاهزية الرقمية لتطوير الخدمات.
4. توظيف التقنيات المتقدمة لتحقيق الكفاءة في الخدمات، وتعزيز الابتكار في مجالات العمل المختلفة عبر تنفيذ مبادرات وحلول رقمية مبتكرة تعتمد على استخدام أدوات تحليل البيانات المتقدمة، تقنية انترنت الأشياء وتطبيق خدمات الحوسبة السحابية لتعزيز كفاءة العمليات وتجربة المستخدم.
5. تطوير استراتيجية إدارة التغيير للتحول الرقمي لتعزيز ثقافة إدارة التغير وإشراك أصحاب المصلحة، وتنفيذ خطة إدارة التغيير لمشاريع التحول الرقمي، وذلك لضمان نجاح التحول الرقمي ومبادرات الابتكار الرقمي لتحقيق التغييرات الرقمية.
6. تطوير خطة المشاركة الرقمية لتنفيذ أنشطة المشاركة المجتمعية وتحديد الأدوات الرقمية الداعمة سعياً لتحقيق المساهمة المجتمعية في تطوير الخدمات الالكترونية، تحسين جودة الخدمات، وصنع القرار.
7. إتاحة البيانات المفتوحة وضمان استدامة عمليات النشر والتحديث في موقع الهيئة الالكتروني لضمان توافر البيانات لكافة المستخدمين والاستفادة منها للأغراض الاستثمارية، التجارية، والبحثية وغيرها من الأغراض.

محمود الرواحي: أطلقت الهيئة مشروع تطوير المنصة المركزية لخدمات المستثمرين في أكتوبر 2024، بهدف تقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية والتشغيلية في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية التي تشرف عليها

المنصة المركزية لخدمات المستثمرين

وأشار محمود الرواحي إلى أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصاديّة الخاصة والمناطق الحرة أطلقت مشروع تطوير المنصة المركزية لخدمات المستثمرين في 6 أكتوبر 2024، بهدف تقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية والتشغيلية في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية التي تشرف عليها الهيئة، كما يمكن من خلال المنصة الحصول على كافة الخدمات اللازمة للمستثمر، وسيراعى تطوير المنصة تحقيق التكامل بين أدوار الهيئة والمنصات الوطنية المشتركة ذات العلاقة بخدمات المستثمرين المقدمة من الجهات الحكومية.

مبيناً أن مشروع تطوير المنصة المركزية لخدمات المستثمرين يعد خطوة استراتيجية في رفع الجاهزية الرقمية لجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز البيئة الاستثمارية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية من خلال تبسيط وأتمتة الإجراءات مما ينعكس إيجاباً على النمو الاستثماري، وتعزيز فرص اختيار المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة بسلطنة عُمان كوجهة أمثل للاستثمار.

وأضاف في السياق ذاته قائلاً: أن المنصة المنفذ الرقمي الموحد الذي يلجأ إليه المستثمر للحصول على الخدمات الإلكترونية المتعلقة باستثماره في حين ستكون هنالك مركزية للبيانات الإحصائية، الأمر الذي سيسهل متابعة مؤشرات الأداء في المناطق التي تشرف عليها الهيئة، كما أن المنصة ستوجد التكامل بين القنوات الرقمية والمنصات الوطنية المشتركة المتعلقة بخدمات المستثمرين، مما ستسهل ربط الخدمات المقدمة من الجهات الحكومية بالخدمات التشغيلية في المنطقة التي تشرف عليها الهيئة وبالتالي تسهيل المتابعة وحوكمة إنهاء الخدمات وممارسة الأدوار الرقابية، وتقليل الأعباء المالية والإدارية المصاحبة لتعدد القنوات الرقمية.

86
خدمة إلكترونية أساسية تقدمها الهيئة حالياً

تواصل الهيئة جهودها الحثيثة في مسيرة التحول الرقمي، بما يتماشى مع استراتيجيتها وتوجهاتها المستقبلية

وأردف إلى أن المنصة ستسهم في تقليل الوقت والجهد في إنهاء تقديم الخدمات بحيث قد لا يتطلب تردد المستثمر للمحطة الواحدة لتوفير البيانات المطلوبة وطلب الخدمات، وستكون المتطلبات واضحة وسينعكس ذلك في إمكانية إنهاء الإجراءات خلال زمن قياسي مما يحسن مستوى جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين في المناطق التي تشرف عليها الهيئة.

نحو خدمات رقمية متكاملة

وفيما يتعلق بأبرز الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين ذكر الرواحي أن الهيئة تقدم حاليًا 86 خدمة إلكترونية أساسية، وتسعى إلى إعادة هندسة الإجراءات وتحسين الخدمات باستمرار لتحقيق تجربة رقمية مرنة وسهلة للمستثمرين. كما يتم العمل على تعزيز التكامل الإلكتروني مع المؤسسات ذات العلاقة لتقديم خدمات رقمية متكاملة، تدعم تنافسية المناطق الاقتصادية والحرة في سلطنة عمان كوجهة استثمارية مثالية.

إطلاق هوية محسّنة تواكب تطلعات المرحلة المقبلة...

المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تدشن استراتيجيتها (2025 – 2030)

الدقم - الدقم Duqm :

دشنت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم استراتيجيتها للفترة من 2025 وحتى 2030 ضمن جهود الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لتعزيز قدرات المنطقة وإمكانياتها لاستقطاب الاستثمارات.

وتركز الاستراتيجية على أن تكون المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الموقع الاستراتيجيّ المفضل للطاقة المتجددة والصناعات المستدامة وبالشكل الذي يوفر فرصا عديدة للأعمال التجارية ويسهم في تنشيط القطاع السياحي وتطوير نمط الحياة بما يجعل الدقم موقعا مفضلا للعيش والعمل والإقامة للمستثمرين المحليين والدوليين والمقيمين والزوار.

وتم خلال الحفل الذي أقيم بحضور معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تدشين برنامج التحول المؤسسي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وهويتها المحسنة.

وأكد المهندس أحمد بن علي عكاك الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن تدشين استراتيجية المنطقة وبرنامج التحول المؤسسي والهوية المحسنة يأتي لتعزيز النجاحات التي حققتها المنطقة خلال السنوات الماضية مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وبنيتها الأساسية والحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين.

وقال إن الاستراتيجية الجديدة تتبنى إنشاء مدينة ونظام بيئي مستدام للأعمال داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مع تقديم حلول حقيقية للأعمال والدعم والإرشاد اللازمة للمستثمرين المحليين والدوليين لتنمية أعمالهم وفق قِيَم المسؤولية والشفافية والتعاون والإبداع.

وأوضح أن توطين الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية يعتبر الهدف الاستراتيجي الأول الذي تركز عليه الاستراتيجية الجديدة، مشيرا إلى أن إدارة المنطقة سوف تعمل على تفعيل وتسريع تطوير وتسويق المناطق الفرعية للقطاعات ذات الأولوية لتلبية احتياجات المستثمرين الحاليين والمستهدفين.

وقدمت هدى بنت عبدالله الحبسية رئيسة التحول المؤسسي بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة خلال الحفل عرضا مرئيا عن مراحل إعداد الاستراتيجية والجهود التي تم بذلها في هذا الإطار خلال العام الماضي منذ إطلاق المشروع في فبراير من عام 2024.

المهندس أحمد عكاك: الاستراتيجية الجديدة تتبنى إنشاء مدينة ونظام بيئي مستدام للأعمال داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مع تقديم حلول حقيقية للأعمال والدعم والإرشاد اللازمة للمستثمرين المحليين والدوليين

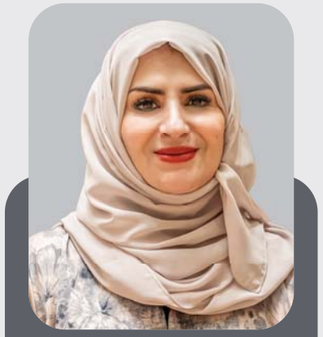

هدى الحبسية: الاستراتيجية تستهدف زيادة الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في الوقت الذي تركز فيه على رفع مستوى رضا المستثمرين وتعزيز القدرة التنافسية للدقم

وقالت إن إعداد استراتيجية المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم جاء عبر تنفيذ عملية شاملة من حلقات العمل والمشاورات المكثفة بمشاركة موظفي الهيئة والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتم خلال هذه الفترة مناقشة العديد من المقترحات المتعلقة بالرؤية والرسالة، مؤكدة أن الرؤية التي تم التوصل إليها ستوفر إحساسا بالهدف والاتجاه للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم فيما ستعمل الرسالة على توحيد جهود جميع موظفي المنطقة نحو هدف طويل الأمد في الوقت الذي تشكل فيه القيم إطارا توجيهيا للسلوك المؤسسي.

وأشارت إلى أن تحقيق استراتيجية المنطقة سيتم من خلال التركيز على 5 أهداف تتضمن: توطين الاستثمارات في مختلف القطاعات، والتشغيل والإدارة الفعالة، وتطوير نمط حياة متوازن، وجذب السياح والشركاء، وتحقيق التميز المؤسسي، موضحة أن الاستراتيجية تستهدف زيادة الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في الوقت الذي تركز فيه على رفع مستوى رضا المستثمرين وتعزيز القدرة التنافسية للدقم من خلال جودة واستدامة البنية التحتية والمرافق والخدمات، كما تستهدف الاستراتيجية زيادة جاذبية الدقم لتكون نمط حياة مفضلا من خلال خطة التنمية الحضرية والتجارية والاجتماعية.

ونوهت إلى أن أهداف الاستراتيجية تركز أيضا على جذب السياح والشركاء عبر تحفيز الاستثمار وضمان بروز الدقم كوجهة سياحية.

أهداف الاستراتيجية:

- تحقيق التميز المؤسسي
- التشغيل والإدارة الفاعلة
- توطين الاستثمارات في مختلف القطاعات
- تطوير نمط حياة متوازن
- جذب السياح والشركاء
- إطلاق برنامج التحول المؤسسي للمنطقة وهويتها المحسنة

2012 منشأة صناعية في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية بنهاية العام الماضي

مسقط - الدقم Duqm :

بلغ عدد المنشآت التي تعمل في مجال الصناعات التحويليّة 2012 منشأة صناعية بنهاية العام الماضي 2024، وتتوزع على مختلف المناطق التي تشرف عليها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وتشمل الصناعات الغذائية وصناعة الحافلات والصناعات الدوائيّة والبيطريّة وصناعات النّسيج والسيراميك ومواد البناء والصناعات البتروكيماويّة وصناعات الحديد والمعادن والبلاستيك والتعبئة والتغليف وإنتاج المياه والعديد من الصناعات الأخرى، كان النصيب الأكبر للمنشآت الصغرى بنسبة (65 %)، كما أن هذه المنشآت تشغل أكثر من (42) ألف عامل عُماني وغير عُماني بنسبة تعمين قدرها (24 %) من إجمالي العاملين في هذا القطاع.

وتعد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إحدى أبرز المناطق الداعمة للاستثمارات الصناعية من خلال احتضانها مصفاة الدقم ومحطة تخزين النفط الخام وإمكاناتها لنمو وازدهار الصناعات الخضراء، والصناعات السمكية.

الفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي

وتوفر المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" عددا من الفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي في جميع مدنها الصناعية، واستطاعت "مدائن" خلال السنوات الماضية استقطاب استثمارات عديدة في قطاعات مواد البناء، والصناعات الغذائيّة، والكيماويات، والتصنيع الدوائي، وصناعات الحديد والمعادن والبلاستيك.

وفي المنطقة الحرة بالمزيونة يعد قطاع الاستيراد والتصدير أحد أبرز القطاعات الاستثمارية في المنطقة نظرًا لقربها الجغرافي من الجمهورية اليمنية، كما شهدت السنوات الأخيرة اتجاهًا من المستثمرين للاستثمار في الصناعات الغذائية، وإنتاج المياه، والتعبئة والتغليف وغيرها من الصناعات الأخرى.

وتضم المنطقة الحرة بصلالة استثمارات عديدة في قطاع الصناعات الدوائيّة، والصناعات البتروكيماويّة، والصناعات التعدينيّة، والصناعات الغذائيّة، فيما تشتهر المنطقة الحرة بصحار باحتضانها مشروعات صناعية رائدة في قطاعات التعدين والصناعات الدوائيّة والبيطريّة وصناعات النسيج والسيراميك ومواد البناء.

التراخيص الصناعية

وشهد العام الماضي 2024 نشاطًا ملحوظًا في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة من خلال ارتفاع عدد التراخيص الصناعية إلى 183 ترخيصًا صناعيًّا في مختلف مناطق سلطنة عُمان، وتصدرت المدن الصناعيّة النصيب الأكبر من هذا الإنجاز بـ (125) ترخيصًا وبنسبة (68 %) من إجمالي التراخيص في كافة المناطق التي تشرف عليها الهيئة.

ويعكس هذا النمو الاهتمام الذي يحظى به القطاع الصناعي في سلطنة عُمان والحوافز التي تقدمها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة للاستثمار في القطاع.

وتتيح المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية فرصًا عديدة للاستثمار في القطاع الصناعي بما يعزز التنمية الصناعية ويُسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية الصناعيّة 2040 التي اعتمدها مجلس الوزراء العام الماضي بهدف الدفع بالتنويع الاقتصادي وتحسين مستوى منتجات الصناعات العُمانية وتكوين قاعدة صناعات تحويلية حديثة قائمة على التكنولوجيا.

وتشتهر المناطق التي تشرف عليها الهيئة بإمكاناتها الداعمة للقطاع الصناعي مثل الأراضي المجهزة للاستثمار، والمساحات المتنوعة التي تستوعب الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات الخفيفة، بالإضافة إلى البنية الأساسية الداعمة لذلك، وتوفر الغاز في العديد من المناطق، والحوافز الاستثمارية، والإعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات الأخرى، وارتباط المناطق بشبكة الموانئ والمطارات التي تسهل لها تصدير منتجاتها واستيراد مدخلات الإنتاج.

ميناء صحار والمنطقة الحرة يحققان نموا متسارعا عام 2024

الميناء والمنطقة الحرة يشكلان مركزا لوجستيا للتنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان ومنصة عالمية للابتكار والاستدامة

صحـــار - الدقم :

أظهر الأداء التشغيلي لميناء صحار في عام 2024 نموًّا متسارعًا ومرونة تشغيلية، حيث استقبل أكثر من 3 آلاف سفينة، وارتفعت مناولة البضائع العامة بنسبة 77 بالمائة مقارنة بالعام السابق في حين سجلت مناولة الحاويات زيادة بنسبة 15 بالمائة، وارتفعت عمليات المسافنة بنسبة 19 بالمائة.

المنطقة الحرة

أما المنطقة الحُرّة في صحار، فقد واصلت تعزيز مكانتها باعتبارها وجهة مفضّلة للاستثمارات الصناعية واللوجستية، حيث وصلت نسبة إشغال الأراضي إلى 85 بالمائة، مما يعكس الطلب المتزايد من المستثمرين الحاليين والجدد.

الاستثمارات في ميناء صحار

وبلغت الاستثمارات الإجمالية في ميناء صحار نحو 11.5 مليار ريال عُماني (30 مليار دولار أمريكي) مع تحقيق قفزة نوعيّة في عام 2024 عبر استقطاب مشروعات جديدة تجاوزت قيمتها نحو 1.5 مليار ريال عُماني (4 مليارات دولار أمريكي)، شملت اتفاقية بقيمة 519 مليون ريال عُماني (1.35 مليار دولار أمريكي) لإنشاء أكبر منشأة لإنتاج البولي سيليكون في الشرق الأوسط، ومشروع بقيمة 615 مليون ريال عُماني (1.6 مليار دولار أمريكي) لتزويد السفن بالغاز الطبيعي المسال باستخدام الطاقة الشمسيّة، بالإضافة إلى اتفاقية بقيمة 230.7 مليون ريال عُماني (600 مليون دولار أمريكي) لإنشاء أول مصنع لتركيز خام الحديد في سلطنة عُمان.

وتعكس هذه المشروعات التزام ميناء صحار بتعزيز الابتكار وتبنّي تقنيات الطاقة النظيفة، مما يرسّخ مكانته باعتباره مركزًا استراتيجيًّا للصناعات المستدامة في المنطقة.

وأكد إيميل هوخستيدين الرئيس التنفيذي لميناء صحار على أن الميناء والمنطقة الحرة يشكلان مركزًا لوجستيًّا للتنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان ومنصّة عالميّة للابتكار والاستدامة، مؤكدًا على المُضيّ قُدمًا لتعزيز التنمية المستدامة واستكشاف فرص جديدة تُسهم في ترسيخ مكانة سلطنة عُمان باعتبارها وجهة اقتصاديّة عالميّة.

جذب الاستثمارات النوعيّة

من جانبه، قال محمد بن علي الشيزاوي، القائم بأعمال المنطقة الحُرة بصحار إن المنطقة الحُرة في صحار تعدّ ركيزة أساسيّة لجذب الاستثمارات النوعيّة، حيث تمثل بيئة ديناميكيّة تتيح للشركات الازدهار في إطار منظومة مترابطة ومتطوّرة، مشيرًا إلى أنه تم التوقيع على 9 اتفاقيات على مساحة 130 هكتارًا من الأراضي، باستثمارات إجمالية بلغت 692 مليون ريال عماني (1.8 مليار دولار أمريكي)، ما يعكس الثقة الكبيرة التي يوليها المستثمرون لبيئة المنطقة الاستثمارية المتكاملة.

تعمل على مساحة مؤجّرة تتجاوز 6.2 كيلومتر مربع

41 مشروعا صناعيا قائما بالمنطقة الحرة بصلالة

جانب من المعرض

صلالة - الدقم :

قال الدكتور علي بن محمد تبوك، الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة إنّ المنطقة تسعى إلى تمكين الصناعات الوطنية وتعزيز قدرتها على التوسّع نحو الأسواق الإقليميّة والعالميّة عبر استضافة مجموعة من الشركات العُمانية الرائدة في مجالي الإنتاج والتصنيع موضّحًا أن المنطقة تحتوي على 41 مشروعًا صناعيًّا قائمًا، تعمل على مساحة مؤجّرة تتجاوز 6.2 كيلومترمربع، ما يعكس مدى توسّع القطاع الصناعي الذي يُشكّل 60 بالمائة من إجمالي الاستثمارات في المنطقة.

جاء ذلك خلال معرض "صُنع في المنطقة الحرة بصلالة" الذي أقيم بمقر المنطقة في شهر فبراير الماضي، واستعرضت فيه 32 شركة صناعيّة متخصّصة في الصناعات الدوائية، والغذائية، والبتروكيماويات أحدث منتجاتها وحلولها المبتكرة، ضمن سعي المنطقة الحرة بصلالة لتعزيز الاستثمارات الصناعية ورفع القدرة التنافسية للمنتجات العُمانية، من خلال توفير بنية أساسيّة متقدّمة وبيئة أعمال مرنة وجاذبة.

وأضاف الدكتور علي بن محمد تبوك أن المنطقة الحرة بصلالة تُمثّل عنصرًا أساسيًّا في سلسلة التصنيع العُمانية، عبر إسهامها في تحويل الموارد الطبيعية إلى صناعات ذات قيمة مضافة، ما يعزّز الاستفادة من الثروات الوطنية ويدعم التصدير إلى الأسواق العالمية نظرًا لقربها من مصادر الموارد مثل الغاز الطبيعي والمعادن والأسماك التي توفّر بيئة متكاملة للصناعات التحويلية المعتمدة على المواد الخام المحلية، ما يساعد على تطوير الإنتاج الصناعي وتعزيز تنافسيته.

الدكتور علي تبوك: المنطقة تسعى إلى تمكين الصناعات الوطنية وتعزيز قدرتها على التوسّع نحو الأسواق الإقليميّة والعالميّة

وبيّن أن إجمالي حجم الاستثمارات في المنطقة الحرة بصلالة يبلغ 4.7 مليار ريال عُماني، بمعدل نموّ سنويٍّ مركّب بلغ 40 بالمائة خلال السنوات الخمس الماضية مشيرًا إلى استقطاب نحو 3096 موظفًا بشكل مباشر مع معدّل نموّ سنويّ للقوى العاملة بلغ 9 بالمائة بنسبة تعمين وصلت إلى 34 بالمائة، ضمن التزام المنطقة بتوفير فرص عمل للكفاءات العُمانية.

يُذكر أن الاستثمارات الصناعية في المنطقة الحرة بصلالة تتركز على قطاعات متنوعة من بينها الصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية، والبتروكيماويات، والتعدين، في حين تشمل قائمة المستثمرين الرئيسين جنسيات مختلفة مثل الهند، والمكسيك، واليمن، بالإضافة إلى سلطنة عُمان.

ووفقًا لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، بلغ إسهام الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان حوالي 10.5 بالمائة، بقيمة إجمالية تتجاوز 2.19 مليار ريال عُماني، ما يعكس الدور المتنامي لهذا القطاع في دفع عجلة النموّ الاقتصادي.

إنشاء مرافق الميناء البري للمنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة

388 كيلومترا مربعا مساحة المنطقة، وتقع على بعد 20 كيلومترًا من منفذ الربع الخالي

4 كيلومتر مربع المساحة الإجمالية المخصصة للميناء البري

مسقط - الدقم :

أعلنت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة عن إنشاء مرافق الميناء البري والمحجر البيطري. ضمن مشاريع تطوير المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة وتبلغ مساحتها 388 كيلومترا مربعا، وتقع على بعد 20 كيلومترًا من منفذ الربع الخالي، ويهدف إنشاء المنطقة إلى تحفيز التجارة البينية وتعزيز جهود التنمية والتنويع الاقتصادي، وفتح آفاق جديدة للاقتصاد العماني والخليجي بشكل عام، والاستفادة من المقومات التنافسية وجاذبية الموقع الجغرافي للمنطقة.

ويعد الميناء البري المحرك الرئيسي للمنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة التي تقع بالقرب من الحدود العُمانية – السعودية (المنفذ الحدودي بالربع الخالي)، والتي يتم تطويرها بالتعاون بين الجانبين العُماني والسعودي، وتبلغ المساحة الإجمالية المخصصة للميناء البري (4) كم مربع وسيتم تنفيذ الجزء الأول من الميناء البري على مساحة (1) كم مربع، وتتضمن المناقصة إنشاء المحجر البيطري.

وقال المهندس إبراهيم بن يوسف الزدجالي مدير مشروع تطوير المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة إن المناقصة الجديدة من شأنها تمكين المنطقة من تحقيق أهدافها في تعزيز التبادل التجاري بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، وقد راعى التصميم وجود أحدث المرافق في الميناء البري وسيتم تنفيذه وفق أعلى المعايير وبمواصفات عالية الجودة آخذاً في الاعتبار متطلبات جميع الجهات ذات العلاقة بالمشروع.

وأكد أن الميناء البري - وبالتكامل مع المنفذ الحدودي – سوف يختصر المدة الزمنية التي تستغرقها البضائع الحالية من وإلى سلطنة عُمان عبر المنافذ الأخرى وذلك بتقليل عدد هذه المنافذ وبالتالي تقليل الوقت الذي تحتاج إليه البضائع للوصول إلى وجهتها النهائية.

وأشار إلى أن الميناء البري سوف يُسهم في تسهيل تدفق البضائع بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية وتعزيز التجارة البينية وزيادة الشراكات الاستثمارية واستقطاب المزيد من الاستثمارات.

ويتضمن المشروع تنفيذ الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية وأعمال السباكة والأعمال الهيكلية للميناء البري ومرافق المحجر البيطري، ووفقا للمناقصة سيتم إنشاء البوابة الجمركية، ومنصات التفتيش، وأماكن التخليص الجمركي، والمحطات الكهربائية الفرعية، وورشة الصيانة، والمختبرات، وخزان المياه، وأنظمة مكافحة الحرائق، وتوفير أجهزة الأشعة السينية، والماسح الضوئي، بالإضافة إلى إنشاء مبنى الإدارة، والمسجد، والمكاتب، والاستراحات ومساكن الموظفين والسياج وكاميرات المراقبة والعديد من المرافق الأخرى، هذا وتجدر الإشارة بأنه سيتم تشغيل الميناء البري بواسطة مجموعة أسياد التابعة لجهاز الاستثمار العماني وذلك لخبرتها في إدارة وتشغيل مثل هذه المرافق.

وكانت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة قد أسندت العام الماضي مناقصة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالتصميم والإشراف على مرافق البنية الأساسية للمرحلة الأولى للمنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة إلى ائتلاف مكون من شركة عمانية وشركة سعودية، وتبلغ مساحة المرحلة الأولى 20 كيلومترا مربعا.

كريدت عمان
Credit Oman

كريدت عمان تقدم حلولاً تأمينية متكاملة تمكّنك من بيع منتجاتك محليًا وعالميًا بثقة وأمان،دون القلق من عدم سداد المشتري.

للتسجيل
خدمات كريدت عمان
للتواصل

Credit_Oman

توطين 37 مشروعًا في مجال الأمن الغذائي بخزائن الاقتصادية خلال 2024م

بتكلفة استثمارية إجمالية بلغت 164 مليون ريال عُماني

بركاء - الدقم :

بلغ عدد مشروعات الأمن الغذائي المحليّة والأجنبيّة الموطّنة في مدينة الغذاء بخزائن الاقتصادية بمحافظة جنوب الباطنة حتى نهاية العام الماضي 37 مشروعًا، بتكلفة استثمارية إجمالية وصلت إلى 164 مليون ريال عُماني (ما يعادل 427 مليون دولار أمريكي).

وقال المهندس سالم بن سليمان الذهلي الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية: إن من بين مشروعات الأمن الغذائي مشروع "مدينة الغذاء"، إحدى أبرز المبادرات التي تسعى لتعزيز قدرة سلطنة عُمان على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، وسوق "سلال" المركزي للخضروات والفواكه، الذي يُعدّ منصة دوليّة لتسويق وتوزيع وتخزين المنتجات الزراعية العُمانية وتصديرها فضلًا عن كونه نافذة تسويقيّة دوليّة.

استقطاب الاستثمارات

وأضاف أن مدينة الغذاء بخزائن، إحدى الركائز الأساسية في استراتيجية سلطنة عُمان لتعزيز الأمن الغذائي عبر استقطاب الاستثمارات المحليّة والدوليّة، حيث تعمل المدينة على تطوير قطاعات متعددة تشمل الأمن الغذائي، والصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية، في إطار التنويع الاقتصادي الذي تسعى سلطنة عُمان لتحقيقه، مؤكّدًا على أن الجهود ترتكز على تحقيق أعلى درجات الكفاءة التشغيلية عبر مشروعات نوعيّة تُعنى بتطوير سلاسل التوريد وتحسين جودة المنتجات والعمليات التشغيلية.

المهندس سالم الذهلي: مع تزايد المشروعات الموطّنة والمخطّط لها، يُتوقّع أن تُصبح مدينة خزائن الاقتصادية بمحافظة جنوب الباطنة مركزًا إقليميًّا رائدًا في مجال الأمن الغذائي

التوقيع على شراكات مع مستثمرين

وأشار الرئيس التنفيذي بمدينة خزائن الاقتصادية إلى أنه تم التوقيع على شراكات مع مستثمرين محليين ودوليين في قطاعات تصنيع الغذاء، شملت مشروع ياسمينة الشرق، أكبر مراكز التصنيع الغذائي في المنطقة، ومشروع العُمانية للمنتجات الحيويّة لإنتاج الأعلاف الحيوانيّة والأحياء المائية، ومشروع شركة مطاحن صلالة للمخبوزات والأطعمة المجمّدة، وشركة زركون للصناعات الغذائية، وهي عبارة عن مجمع صناعي متكامل يختصّ بتصفية وفرز وتعبئة الأرز والسكر والتوابل إضافة إلى وحدات متكاملة لتخزين منتجات الاحتياطي الغذائي، وشركة الخليج الحديث للتجارة والتسويق وهي شركة متخصّصة في الأغذية والمشروبات، ومشروع سن أيج للعصائر والمشروبات، ومشاريع فيصل الراشدي العالمية الذي يعدّ أول مصنع لإنتاج الوجبات الصحيّة الطازجة والمجمّدة بالإضافة إلى مشروعات أخرى تُعنى بصناعات غذائية مبتكرة تعزّز القيمة المضافة للصناعات الغذائية وتدعم تقليل الفاقد من هذه الصّناعات.

مركزٌ إقليميٌّ رائدٌ في الأمن الغذائي

ووضح أنه مع تزايد المشروعات الموطّنة والمخطّط لها يُتوقّع أن تُصبح مدينة خزائن الاقتصادية بمحافظة جنوب الباطنة مركزًا إقليميًّا رائدًا في مجال الأمن الغذائي؛ ما يدعم الاقتصاد الوطني ويعزّز قدرة سلطنة عُمان على تحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاع الغذائي عبر تقليل الاعتماد على الواردات، وفي المجال نفسه تشجيع زيادة الصادرات الغذائية ذات القيمة المضافة.

..وتوطين 9 مشاريع صحية بقيمة 156 مليون ريال عُماني

بركاء - الدقم :

بلغ عدد مشاريع القطاع الصحي المحلي والأجنبي الموطّنة في المنطقة المتكاملة "مدينة الدواء" ضمن مدينة خزائن الاقتصادية بمحافظة جنوب الباطنة، 9 مشاريع حتى نهاية العام 2024، بقيمة استثمارية إجمالية تبلغ 156 مليون ريال عُماني، أي ما يعادل حوالي 405 ملايين دولار أمريكي.

وأوضحت "خزائن" أن هذه الاستثمارات تشمل مشاريع صناعية دوائية متخصصة مثل إنتاج اللقاحات البشرية، وتصنيع الأدوية والمستلزمات الطبية، بالإضافة إلى منشآت لتخزين واستيراد الأدوية والمعدات الطبية.

وقال المهندس سالم بن سليمان الذهلي، الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية: إن "مدينة الدواء" في خزائن تُعد إحدى الركائز الأساسية في استراتيجية سلطنة عُمان لتعزيز القطاع الصحي عبر استقطاب الاستثمارات المحلية والدولية.

وأشار إلى أن هناك عدة استثمارات أجنبية ومحلية تسهم في تعزيز الأمن الدوائي لسلطنة عُمان وتوطين الصناعات الطبية. ومن بين هذه المشاريع، مشروع تصنيع الأنسولين لشركة بيوجينميكس، ومشروع شركة أفيزو الدوائية لإنشاء مجمع متكامل للصناعات الدوائية، ومصنع شركة أوبال للأدوية الحيوية، ومصنع متخصص في مجال غرسات الأسنان من مادة التيتانيوم. وفي الفترة الأخيرة تم التوقيع مع شركة التقنيات المتقدمة للتوريدات الطبية والتعليمية لإنشاء مصنع متخصص في صناعة اللقاحات البيطرية.

وأضاف أن مدينة خزائن الاقتصادية تسعى إلى تعزيز الاستثمارات في القطاع الصحي من خلال توفير بيئة متكاملة للمستثمرين في الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية.

استثمارات صناعية دوائية متخصصة تشمل اللقاحات البشرية والأدوية والمستلزمات الطبية بالإضافة إلى منشآت لتخزين واستيراد الأدوية والمعدات الطبية

ولفت إلى أن تخصيص منطقة متكاملة تُعرف بـ"مدينة الدواء" جاء بهدف تحقيق التكامل في الخدمات الطبية والصحية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا المجال الحيوي.

وأوضح أنه سيتم خلال العام الجاري الإعلان عن مشاريع جديدة مع استمرار تطوير مدينة الدواء في خزائن، تشمل مجالات تصنيع الأدوية والمعدات الطبية. كما سيتم التوسع في بعض المشاريع القائمة مثل مصنع أوبال للأدوية الحيوية، الذي دخل مرحلته الثانية، إضافة إلى مشاريع جديدة تعزز القدرة الإنتاجية في القطاع الدوائي.

وبيّن الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية أنه سيتم افتتاح مشاريع جديدة في القطاع الصحي، تشمل التوسع في منشآت إنتاج الأدوية وإطلاق مشاريع جديدة تتعلق بالمستلزمات الطبية والتقنيات الحديثة في مجال التصنيع الدوائي. كما ستضاف مرافق لوجستية متخصصة لدعم سلسلة الإمداد للقطاع الصحي.

الجدير بالذكر أن مدينة خزائن الاقتصادية مستمرة في العمل على استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الطبية المتقدمة، مع التركيز على تعزيز جهود الأمن الدوائي في سلطنة عُمان، لتحقيق التكامل بين التعليم والتدريب الطبي والاحتياجات الصناعية، ودعم البحث والتطوير في المجال الصحي، وإتاحة فرص أكبر للمستثمرين الراغبين في الاستفادة من التسهيلات الاستثمارية التي توفرها المدينة.

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تعزز خدماتها للمستثمرين عبر حزمة تبسيط الإجراءات

مسقط - الدقم :

عززت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة خدماتها للمستثمرين عبر توحيد مسار الخدمات الذي يتيح للمستثمرين ممارسة الأنشطة الاقتصادية في جميع المناطق التي تشرف عليها الهيئة والحصول على جميع الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين من خلال تسجيل واحد لدى الهيئة عند بدء المشروع.

وقال الدكتور سعيد بن خليفة القريني مدير عام قطاع تطوير الاستثمار والمتحدث الرسمي للهيئة: إن حزمة تبسيط الإجراءات التي أطلقتها الهيئة تتزامن مع توحيد إجراءات ورسوم الخدمات المقدمة عبر الهيئة في جميع المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، الأمر الذي يُساهم في تشجيع الاستثمار في المناطق الاقتصاديّة والحُرة والمُدن الصناعيّة وأدى ذلك إلى زيادة أعداد المستثمرين، موضحا أن هذه الحزم تستهدف تعزيز بيئة الاستثمار وتسهيل ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق وتمكين المستثمرين من تنويع استثماراتهم وتوسعها في مناطق مختلفة.

وأوضح الدكتور القريني أن هذا المسار الموحد يأتي كجزء من منظومة الخدمات المتكاملة التي تقدمها الهيئة عبر المحطة الإلكترونية الواحدة التي

الدكتور سعيد القريني: هذه الحزم تستهدف تعزيز بيئة الاستثمار وتسهيل ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق وتمكين المستثمرين من تنويع استثماراتهم وتوسعها في مناطق مختلفة

تتيح للمستثمرين من داخل وخارج سلطنة عُمان تقديم طلبات الاستثمار وفتح السجلات التجارية والحصول على التراخيص اللازمة إلكترونيًا.

وأشار إلى أن المسار الموحد يوفر للمستثمرين مرونة كبيرة، حيث يُمكّنهم من توسيع أنشطتهم الاقتصاديّة في أي منطقة من المناطق التي تشرف عليها الهيئة دون الحاجة إلى الحصول على سجل تجاري منفصل لكل منطقة. وساهم هذا النظام في تخفيف الأعباء الإدارية والمالية على الشركات، مما يعزز من قدرتها على التوسع والنمو.

كما أضاف الدكتور القريني أن اعتماد المسار الموحد ساعد الهيئة في تنظيم إجراءات التسجيل التجاري وجمع بيانات دقيقة حول الأنشطة الاقتصادية في المناطق المختلفة، مما يدعم خطط التطوير المستقبلية عبر قاعدة بيانات موحدة تشمل جميع السجلات التجارية وتراخيص مزاولة الأنشطة الاقتصادية الصادرة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

وأكد الدكتور سعيد بن خليفة القريني مدير عام قطاع تطوير الاستثمار بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة أن الهيئة تواصل جهودها لتطوير قطاع الأعمال في المناطق التي تشرف عليها، بهدف جذب المزيد من الاستثمارات وتحقيق الشفافية والحوكمة في إدارة الأعمال من خلال تطبيق نظام المحطة الواحدة وتقديم جميع التراخيص والتصاريح من خلال نافذه واحدة حيث أصبح اختيار الأرض وإصدار التراخيص لبدء الأعمال يتم إلكترونيا وخلال يوم واحد فقط، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة في مختلف المحافظات.

أهداف ومزايا توحيد مسار الخدمات

عززت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة خدماتها للمستثمرين عبر توحيد مسار الخدمات الذي يتيح للمستثمرين ممارسة الأنشطة الاقتصادية في جميع المناطق التي تشرف عليها الهيئة والحصول على جميع الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين من خلال تسجيل واحد لدى الهيئة عند بدء المشروع.

01 سجل تجاري واحد لجميع المناطق

02 تسهيل ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق

03 تمكين المستثمرين من تنويع استثماراتهم وتوسعها في مناطق مختلفة

04 الحصول على جميع الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تقدمها الهيئة من خلال تسجيل واحد عند بدء المشروع

05 تخفيف الأعباء الإدارية والمالية على الشركات وتعزيز قدرتها على التوسع والنمو

06 إنشاء قاعدة بيانات موحدة تشمل جميع السجلات التجارية وتراخيص مزاولة الأنشطة الاقتصادية

07 إتاحة المجال أمام المستثمرين لتوسيع أنشطتهم الاقتصاديّة في أي منطقة من المناطق التي تشرف عليها الهيئة دون الحاجة إلى الحصول على سجل تجاري منفصل لكل منطقة

مبادرة "الدقم الآن".. نافذة جديدة لاستكشاف الفرص الاستثمارية في الدقم

الدقـم - الدقم :

أطلقت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مبادرة "الدقم الآن"، وهي منظومة متكاملة من المنصات الإعلامية المتنوعة تهدف إلى تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة حاليًا في الدقم، وإبراز مجتمعها الديناميكي، تتضمن المبادرة جلسات حوارية مباشرة، تقارير، بودكاست، مقابلات، وأفلام وثائقية عن قصص نجاح ملهمة، ما يجعلها قناة حيوية لجذب اهتمام صُنّاع القرار، المستثمرين، ومديري الشركات في السلطنة والعالم.

تأتي المبادرة في إطار دعم سلطنة عُمان للتحول الأخضر، حيث تعتمد بشكل كبير على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي تمثل 99.7% من إجمالي الشركات في البلاد، وتوفر أكثر من 75% من فرص العمل في القطاع الخاص.

وأكد المهندس أحمد عكعاك، الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، أن هذه المؤسسات ليست فقط العمود الفقري للاقتصاد العُماني، بل تعد قلبه النابض، موضحًا أن تحولها نحو الاستدامة سيخلق تأثيرًا واسع النطاق. وأضاف أن هذه الشركات، بفضل مرونتها وقدرتها على الابتكار، تتمتع بموقع مثالي لقيادة الاقتصاد الأخضر الناشئ في السلطنة.

استثمارات ضخمة وفرص واعدة

وضعت سلطنة عُمان أهدافًا طموحة لتحقيق مستقبل مستدام، من بينها توليد 30% إلى 40% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030، والتحول إلى منتج رئيسي للهيدروجين الأخضر بحلول عام 2050. وقد نجحت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

المهندس أحمد عكعاك: الانضمام إلى الاقتصاد الأخضر لا يقتصر على مشاريع الطاقة المتجددة، بل يمتد إلى تبني ممارسات بيئية مسؤولة في سلاسل التوريد، استجابة لمتطلبات الأسواق العالمية مثل الاتحاد الأوروبي

في جذب استثمارات بلغت 16 مليار دولار أمريكي، تشمل مشاريع كبرى في مجالات الهيدروجين الأخضر وصناعة الصلب.

وأشار عكعاك إلى أن هذه الاستثمارات لا تقتصر فقط على الأرقام الكبيرة، بل تمتد لتشمل نظامًا بيئياً متكاملًا من الفرص، من صيانة محطات الطاقة الشمسية إلى تجميع توربينات الرياح، ومن تصنيع المكونات إلى تقديم التدريب المتخصص، مما يتيح مجالًا واسعًا للمؤسسات من مختلف الأحجام.

تحفيز الابتكار والاستدامة

أكد الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس نجاح المنظومة الاقتصادية ككل. ولذلك، تم إنشاء شبكة متكاملة لدعم الشركات في الدقم، تشمل بنية أساسية متطورة وشراكات دولية، مما يساعد هذه الشركات على الازدهار والمساهمة في تحقيق رؤية عُمان للاستدامة.

وأوضح أن الانضمام إلى الاقتصاد الأخضر لا يقتصر على مشاريع الطاقة المتجددة، بل يمتد إلى تبني ممارسات بيئية مسؤولة في سلاسل التوريد، استجابة لمتطلبات الأسواق العالمية مثل الاتحاد الأوروبي.

تحديات وفرص في الطريق نحو الاستدامة

رغم التحديات المتعلقة بالتمويل، والخبرة التقنية، والتشريعات التنظيمية، تعمل الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، مثل مركز عُمان للحوكمة والاستدامة والمركز الجديد لصافي الانبعاثات الصفرية، على تجاوز هذه العقبات. كما أن برامج التدريب، مثل برنامج "مجد" الموجه للشباب، تهدف إلى تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمعرفة الأساسية اللازمة للنجاح في هذا القطاع المتطور.

نحو مستقبل أكثر استدامة

يرى الخبراء أن تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية، والجمعيات الصناعية، والمؤسسات المالية، يوجد بيئة داعمة لنمو الشركات المستدامة. ومع تطور النظام البيئي للابتكار وريادة الأعمال، وزيادة الشراكات بين الصناعة والتعليم، والسلطنة ماضية بثبات نحو تحقيق تحول اقتصادي أخضر ومستدام.

طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس:

المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية ركيزة التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمارات

مسقط - الدقم :

تجولت "الدقم الاقتصادية" في أروقة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس، والتقت عددًا من الطلاب من مختلف التخصصات الاقتصادية، الذين يمثلون عماد المستقبل وأمل التنمية، وقد تناقشت معهم حول موضوع المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية ودورها في تعزيز التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمارات؛ حيث قدموا رؤى وأفكارًا حول أهمية هذه المناطق في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستدامة، وجذب المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تعزز مكانة سلطنة عمان في الاقتصاد العالمي.

وأعرب الطلاب عن تقديرهم الدور الحيوي الذي تمارسه المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية في توفير فرص العمل وتنويع مصادر الدخل الوطني، مشيرين إلى أنها تمثل منصة مثالية لتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وأكدوا رفد هذه المناطق بالكفاءات والمهارات التي تساهم في تحقيق الرؤية الاقتصادية لعمان 2040.

وأشاروا إلى ضرورة تعزيز الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والمناطق الاقتصادية؛ لضمان تكامل الجهود بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي، كما أكدوا أهمية التركيز على الحلول التقنية والجوانب البيئية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

أعربوا عن تقديرهم الدور الحيوي الذي تمارسه المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية في توفير فرص العمل وتنويع مصادر الدخل الوطني

أشاروا إلى ضرورة تعزيز الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والمناطق الاقتصادية والحرة والصناعية لضمان تكامل الجهود بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي

منصة استراتيجية وتعزيز التنوع الاقتصادي

في البداية التقينا الطالبة رزان بنت سيف الوهيبية، من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس تخصص إدارة العمليات؛ حيث قالت إن المناطق الاقتصادية والحرة في سلطنة عُمان تُعد من أبرز المحركات التي تدعم رؤية عمان 2040، وأوضحت أن هذه المناطق تمثل منصة استراتيجية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز التنوع الاقتصادي عبر التركيز على قطاعات متعددة مثل اللوجستيات، والتصنيع الطبي، والطاقة المتجددة؛ ما يساهم في تقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز.

وأضافت أن الموقع الجغرافي المميز للسلطنة، المطل على أهم الممرات البحرية الدولية، يعزز من جاذبية هذه المناطق؛ حيث توفر السلطنة بيئة استثمارية فريدة مدعومة بالاستقرار السياسي والاقتصادي، بجانب الحوافز مثل الضرائب المخفضة واتفاقيات التجارة الحرة، وأكدت أن هذه المزايا تجعل السلطنة مركزًا إقليميًّا للتجارة والصناعة.

وأشارت الطالبة رزان إلى أن التسهيلات المقدمة في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية تشمل بنية أساسية متطورة، ودعمًا لوجستيًّا يلبي احتياجات الشركات العالمية، كما تسهم هذه المناطق في تعزيز الابتكار، من خلال دعم المشاريع القائمة على التكنولوجيا والحلول الذكية؛ ما يزيد تنافسية السلطنة على المستويين الإقليمي والدولي.

وأكدت الوهيبية الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه المناطق؛ حيث إنها تُسهم في إيجاد فرص عمل للشباب العماني، وتعزيز التنمية المستدامة، ووصفت هذه المناطق بأنها حجر الزاوية لتحقيق طموحات السلطنة الاقتصادية، وتوسيع دورها كمركز عالمي للتجارة والاستثمار.

تطوير البنية الأساسية

وبدوره، أشار الطالب عبد الله بن خلفان بن محمد الجلنداني، من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس، تخصص مالية، إلى أن المناطق الاقتصادية الحرة في السلطنة شهدت تطورًا ملموسًا في بنيتها الأساسية ومرافقها؛ ما يعكس اهتمام السلطنة بتطوير هذا القطاع الحيوي.

وأكد الجلنداني أهمية تعزيز هذا التطور بالانسجام مع التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر والاستدامة؛ حيث دعا إلى مواصلة الاستثمار في مبادرات البحث والتطوير في التكنولوجيا النظيفة، وإنشاء مراكز الابتكار والاستدامة، وأوضح أن هذه المراكز يمكن أن تكون منصات للتعاون بين الباحثين والمبتكرين والشركات الناشئة، وتسهم في ابتكار حلول بيئية، مثل تحسين كفاءة الطاقة وإدارة الموارد الذكية.

مقترح لإنشاء مختبرات متقدمة

كما اقترح الجلنداني إنشاء مختبرات متقدمة للبحث والتطوير في المناطق الاقتصادية، لتوفير بيئة آمنة لاختبار التقنيات الجديدة والتعاون بين الشركات المحلية والعالمية، بما يدعم تطوير منتجات مستدامة تلبي احتياجات الأسواق المحلية والدولية.

وأشار إلى أن تبني ممارسات الاقتصاد الأخضر لا يقتصر على التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، بل يفتح آفاقًا جديدة لفرص عمل في القطاعات التي تركز على الابتكار والتقنيات الحديثة؛ ما يعزز مكانة السلطنة كمركز اقتصادي إقليمي، ويسهم في تحقيق أهداف رؤية عمان 2040.

أسامة المحروقي

الزهراء الجامعية

عبدالله الجلنداني

وأضاف الجلنداني مؤكدًا أهمية دعم الحكومة والجهات المعنية لدور طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عبر إشراكهم في مشاريع البحث والتنمية وتوفير فرص التدريب العملي، بما يعزز قدرتهم على تقديم أفكار مبتكرة تدعم تطوير البيئة الاقتصادية في السلطنة.

سلاسل التوريد

فيما أوضحت الطالبة الزهراء بنت محمد الجامعي، من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس، تخصص إدارة العمليات، أن سلاسل التوريد تشكل حجر الزاوية للاقتصاد الحديث في سلطنة عمان؛ حيث تسهم هذه السلاسل في تعزيز مرونة وكفاءة الاقتصاد العماني. ومع التطور التكنولوجي السريع، أصبح لهذه السلاسل دور محوري في تحسين العمليات التجارية، وتقليص التكاليف، وزيادة سرعة الاستجابة في الأسواق المحلية والدولية. وفي هذا السياق، تساهم التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في تحسين تدفق المنتجات؛ ما يعزز قدرة المناطق الاقتصادية الحرة في عمان على تلبية احتياجات الأسواق المحلية والعالمية.

وأشارت إلى أن البنية الأساسية المتطورة في مجالي النقل والتخزين تعد من العوامل الأساسية في تسهيل تدفق البضائع وتحسين الكفاءة التشغيلية؛ فالتطور في الأنظمة اللوجستية يساهم في رفع القدرة التنافسية للمناطق الاقتصادية الحرة؛ ما يجعلها بيئة جاذبة للاستثمار، كما أن التبني الفعال للتقنيات الحديثة، مثل أنظمة التتبع الذكي والمستودعات المتطورة، يساعد المناطق الاقتصادية على تحقيق مزايا تنافسية في نقل السلع وتقليل تكاليف التوزيع.

إدارة المخزون

وفيما يخص إدارة المخزون، لفتت الزهراء إلى أنها تعد جزءًا أساسيًّا في استراتيجية سلاسل التوريد؛ حيث تساهم في الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب. ومع تزايد الاعتماد على السرعة والكفاءة، تصبح القدرة على ضمان توافر المنتجات في الوقت والمكان المناسبين أمرًا بالغ الأهمية. ومن خلال استخدام التقنيات الحديثة، يمكن للشركات التنبؤ بدقة وتجنب التكدس غير الضروري؛ ما يسهم في زيادة فاعلية العمليات.

وأضافت أن التحول الرقمي أصبح ضرورة لضمان كفاءة سلاسل التوريد واللوجستيات في عمان. ومن خلال الاستفادة من تقنيات مثل إنترنت الأشياء وأنظمة تتبع الشحنات في الوقت الفعلي، يتم تحسين الشفافية وتسريع الإجراءات وتقليص التكاليف. هذه التقنيات لا تقتصر على تحسين تدفق السلع وإدارة المخزون فقط، بل تزيد من مرونة سلاسل التوريد في مواجهة الأزمات والتغيرات المفاجئة في

العرض والطلب؛ ما يضمن استدامة العمليات التجارية ويعزز قدرة عمان على جذب الاستثمارات.

التكامل بين سلاسل التوريد واللوجستيات

وأكدت الجامعية أن التكامل بين سلاسل التوريد واللوجستيات وإدارة المخزون، المدعوم بالتحول الرقمي، يشكل ركيزة أساسية لتحقيق اقتصاد أكثر كفاءةً واستدامةً. هذا التكامل يعزز قدرة عمان على مواجهة تحديات المستقبل، ويضمن بيئة استثمارية مرنة وجاذبة. ومن خلال هذا المسار، ستكون سلطنة عمان قادرة على تعزيز مكانتها كمركز اقتصادي رائد في المنطقة؛ مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويعزز دور المناطق الاقتصادية الحرة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

المناطق ودورها المحوري

من جانبه، قال أسامة إبراهيم بن يحيى المحروقي، خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس، تخصص إدارة العمليات، إن المناطق الحرة والصناعية تمارس دورًا محوريًّا في تعزيز الاقتصاد العُماني؛ حيث تُعد من الركائز الأساسية للتنمية الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وأضاف أن الهيئة العامة للمناطق الحرة الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تُشرف حاليًّا على 23 منطقة، منها مناطق قائمة وأخرى قيد التطوير والدراسة، أبرزها المنطقة الحرة بصحار التي تُعتبر بوابة عُمان المتكاملة مع ميناء صحار، وتحتضن صناعات متنوعة تشمل المعادن والبتروكيماويات. أما المنطقة الحرة بصلالة، فتعد بوابة اقتصادية ولوجستية رئيسية على بحر العرب، كما تبرز المنطقة الحرة في مطار مسقط الدولي (قيد الإنشاء) كمنطقة واعدة ستوفر خدمات الشحن لأكثر من 99 دولة، مع محطة شحن قادرة على استيعاب 350 ألف طن سنويًّا، بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية

شهد الحارثية

تصل إلى 15 عامًا.

وأوضح المحروقي أن هذه الأرقام تعكس النمو الواعد لهذا القطاع الحيوي وأهميته في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز جاذبية سلطنة عُمان للاستثمارات الأجنبية، وأرجع هذا النجاح إلى اهتمام الحكومة بتعزيز مكانة عُمان كوجهة استثمارية رئيسية في المنطقة، مستفيدةً من موقعها الجغرافي المميز المطل على بحر العرب وبحر عُمان، وقربها من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وفي السياق ذاته، أكد ضرورة منح هذا القطاع أولوية قصوى لتعزيز مكانة السلطنة إقليميًّا وعالميًّا في مجالات الصناعات والخدمات اللوجستية، وتقديم المزيد من الحوافز والتسهيلات لجذب الاستثمارات الأجنبية، خصوصًا في ولاية الدقم، التي يمكن أن تستفيد من ربط الصناعات المحلية بالاحتياجات التشغيلية للمشروعات الكبرى، مثل الحوض الجاف ومصفاة الدقم، كما دعا إلى استكمال مشاريع البنية الاساسية، مثل الطريق الرابط بين ولايتي الدقم ومحوت، الذي سيعزز جاذبية المنطقة للاستثمار.

قدموا رؤى وأفكارًا حول أهمية هذه المناطق في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وجذب المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تعزز مكانة سلطنة عُمان في الاقتصاد العالمي

أكدوا رفد هذه المناطق بالكفاءات والمهارات التي تساهم في تحقيق الرؤية الاقتصادية لعمان 2040

التنمية البشرية

وفي سياق التنمية البشرية، اقترح المحروقي إطلاق برامج تثقيفية وتدريبية موجهة لطلاب المدارس الثانوية والجامعات لتعريفهم بهذا القطاع وربطه بالمناهج الدراسية، وقال إن الاستثمار في تأهيل الكوادر الوطنية منذ المراحل المبكرة من التعليم، سيُسهم في إيجاد قادة مستقبليين مُلمِّين بمتطلبات القطاع؛ ما يدعم استدامته وتطوره.

واختتم المحروقي حديثه بالإشارة إلى أن قطاع المناطق الحرة والصناعية يُعد أداة تنفيذية رئيسية لتحقيق أهداف رؤية عُمان 2040؛ حيث يسهم في تنويع مصادر الدخل، وتعزيز القطاعات غير النفطية مثل التجارة العالمية، والخدمات اللوجستية، والصناعات التحويلية، كما يلعب دورًا محوريًّا في جذب الاستثمارات الأجنبية، ورفع نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، وايجاد فرص عمل جديدة، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز الابتكار والاستدامة الاقتصادية.

بيئة ملائمة للاستثمار

وخلال جولتنا، التقينا أيضًا الطالبة شهد بنت عبد الله الحارثية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس، تخصص المالية والاقتصاد، التي أشارت إلى أهمية المناطق الصناعية والحرة في سلطنة عمان، ودورها في جذب الاستثمارات، وأوضحت أن هذه المناطق تتميز ببنية أساسية متطورة تشمل الطرق والموانئ، بالإضافة إلى الحوافز الحكومية، مثل التسهيلات الجمركية والضريبية؛ ما يجعلها بيئة ملائمة للاستثمار في القطاعات الحديثة والمبتكرة، كالتصنيع والطاقة المتجددة،

وأضافت أن هذه الجهود تؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة وتعزيز مهارات القوى العاملة عبر برامج التدريب ودعم الأفكار المبتكرة، كما أكدت أن المناطق الصناعية تسهم في دعم الابتكار وريادة الأعمال من خلال تقديم حوافز مالية وتسهيلات تشجع الشركات الناشئة على النمو والتوسع، بالإضافة إلى تعزيز التبادل التجاري مع الدول المجاورة وزيادة صادرات السلطنة؛ ما يساهم في تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق التنمية المستدامة.

التحول الرقمي وتبني التكنولوجيا الحديثة

وترى الحارثية أنه يمكن تعزيز كفاءة المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية من خلال التحول الرقمي وتبني التكنولوجيا الحديثة؛ حيث يساهم التحول الرقمي في تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الإنتاجية عبر رقمنة العمليات التجارية والإدارية؛ ما يقلل التكاليف ويحسن سرعة وجودة تقديم الخدمات، وتطرقت إلى إمكانية استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات البيانية لتحسين إدارة سلاسل التوريد وتعزيز الكفاءة.

كما أشارت إلى أهمية تطوير البنية الأساسية الرقمية، مثل شبكات الإنترنت العالية السرعة ومنصات التجارة الإلكترونية، في جذب الاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا المالية (Fintech) والتجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، وأوضحت أن هذه القطاعات توفر حلولًا مالية مبتكرة مثل المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية؛ ما يسهم في تسريع عمليات الدفع وتحسين التجارة الدولية والمحلية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة في مجالات البرمجة وتحليل البيانات، إضافة إلى دور تقنيات المدن الذكية، مثل أنظمة الإضاءة الذكية، وإدارة المرور بالذكاء الاصطناعي، في تعزيز جودة الحياة داخل المناطق الاقتصادية وزيادة جاذبيتها للمستثمرين المحليين والدوليين، وأكدت أن التحول الرقمي يمكن أن يحسن الأداء الاقتصادي

محمد العويمري

ويزيد من الفرص الاستثمارية؛ ما يجعل المناطق الاقتصادية والحرة أكثر تنافسيةً وجاذبيةً للاستثمارات.

ركيزة النمو المستدام

فيما أكد محمد بن سيف العويمري، خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس تخصص إدارة العمليات، أن المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة في سلطنة عُمان أصبحت محركًا رئيسيًّا لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وأشار إلى أن هذه المناطق تمثل نقطة جذب للاستثمارات المحلية والدولية، وتمارس دورًا استراتيجيًّا في تحقيق أهداف رؤية عمان 2040، من خلال تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، كما تسهم هذه المناطق في تعزيز نمو القطاعات غير النفطية، وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

كفاءة العمليات التجارية

لفت العويمري إلى أن البنية الأساسية المتقدمة تعد عاملًا رئيسيًّا لنجاح المناطق الاقتصادية في سلطنة عمان، وقال إن الشبكات اللوجستية الحديثة ومرافق التخزين المتطورة، بجانب أنظمة النقل الذكية، ساهمت في تحسين كفاءة العمليات التجارية؛ ما يخلق بيئة اقتصادية جاذبة وفعالة.

أكد العويمري أن التحول الرقمي أصبح جزءًا أساسيًّا من استراتيجية عمان لتعزيز سلاسل التوريد، وأوضح أن تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة تساهم في تحسين تدفق المنتجات والمعلومات؛ ما يساعد الشركات على اتخاذ قرارات دقيقة وتحسين إدارة المخزون، والتنبؤ بالطلب بطريقة أكثر كفاءةً.

تعزيز الاستدامة عبر التكنولوجيا

وأشار العويمري إلى أن التحول الرقمي يعزز استدامة سلاسل التوريد من خلال زيادة الشفافية وتسريع الإجراءات، واستخدام تقنيات مثل إنترنت الأشياء وأنظمة التتبع اللحظي للشحنات، وساهم في تحسين تدفق السلع، وزيادة مرونة العمليات التجارية في مواجهة التغيرات الاقتصادية، موضحًا أن الابتكار في أنظمة التخزين والتوزيع يمثل عاملًا رئيسيًّا في تعزيز قدرة سلطنة عمان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكد أن استخدام التقنيات الحديثة يساعد الشركات العمانية على التوسع دوليًّا، وتحسين تنافسيتها، وتقليل الهدر؛ ما يساهم في استدامة الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

تعزيز البيئة الاستثمارية

أكد العويمري أن الاستثمار في تطوير البنية الاساسية والتحول الرقمي يعزز جاذبية سلطنة عمان للاستثمارات المحلية والدولية. هذه الجهود جعلت السلطنة مركزًا اقتصاديًّا رائدًا في المنطقة؛ ما يفتح آفاقًا جديدة للنمو والتنمية، وأضاف: "التكامل بين البنية الأساسية المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة يشكل الأساس لاقتصاد عماني مستدام قادر على مواجهة التحديات المستقبلية"، وأشار إلى أن هذه الاستراتيجيات تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتضمن استمرار النمو الاقتصادي وزيادة الفرص الاستثمارية على المدى البعيد.

الأستاذ الدكتور ليون برخو
أستاذ جامعي ـ السويد

متى وكيف ترتقي الدول إلى مرتبة الابتكار؟

هناك حديثٌ مستفيضٌ حول ماهية الابتكار ومستلزمات قياسه وكيفية الوصول إليه. واليوم لدينا مؤسسات على مستوى العالم تقيس مديات الابتكار في الدول المختلفة، ومن ثم تقدّم ترتيبًا متدرّجًا لأكثر دول العالم ابتكارًا وصولًا إلى تلك التي ليس للابتكار فيها من شيء.

ويُعد الابتكار من أهم مقومات الحياة العصرية، ودون الابتكار تتوقف الحياة، وأي منتج جديد إن لم يكن مبتكرا لن يَعدّ، كونه تكرارًا، والتكرارُ يقتل الإبداع ويوقف عجلة الحياة.

تصوّرْ لو أن شركة Apple، التي هي اليوم أكبر شركة في العالم من حيث قيمتها السوقية البالغة 3.67 تريليون دولار، لم تطوّر هاتف iPhone الذكيّ من خلال ابتكارات عديدة منذ أن طرحته للبيع والتسويق قبل 18 عاما.

فمن خلال الابتكار المستدام، أيْ تقديمُ مقترحات ومكونات ونظم وتصاميم جديدة، استطاعت هذه الشركة تسويق 16 نسخة مختلفة من هذا الجهاز الذكي، وكل نسخة فيها ابتكار جديد لا تمتلكه النسخة السابقة له. وليس هذا فقط، بل إن الابتكار هو الذي يجعل المنتج -في هذه الحالة جهاز الآيفون الذكي لأبل- في حالة تنافس وسباق مع نظرائه في السوق.

في عالم اليوم لا يمكن لشركة أو مؤسسة الاستمرار وتحقيق نموّ مُستدام دون الابتكار، ومن هنا تخصّص الدول والشركات مبالغ طائلة للمبتكرين وتدعمهم وتبحث عنهم لغرض استقدامهم للعمل.

فما المتطلبات أو الشروط التي تمكّن دولة أو مجتمع أو شركة أو مؤسسة ما من الحصول على قصب السبق في الابتكار، يا ترى؟ وما هي المعايير التي في الإمكان اعتمادها لقياس مدى الابتكار في مضامير الحياة؟

تأتي البنى الأساسية الموائمة للابتكار في مقدّمة المعايير. وهنا لا يُكتفى بالبُنى الأساسيّة التقليديّة مثل المباني والطرق والمواصلات والموارد وأنظمة نقل وشبكة الاتصالات والصرف الصحي والتربية والتعليم وغيرها. وهذه تعدُّ تحصيل حاصل.

إن أول مؤشّرٍ للابتكار هو الريادة، وعلى الخصوص في الصناعات والمنتج الذي يستند على الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى الصناعات والمنتجات الآلية أي ذاتية الحركة.

وقياس الابتكار في هذه النواحي يستند إلى البنية الأساسية التي تسنده، وهي توافر تشريعات ونظم وقوانين وتسهيلات تساعد على إقامة هذه الصناعات وإدامة الابتكار فيها.

وفي السياق ذاته تأتي المعرفة والإنتاج العملي والتقني، وفي الحقيقة يرى بعض المختصين أن البُنى التحتيّة للبحث العلمي والتعليم بمراحله المختلفة وعلى الخصوص على مستوى الجامعات تعدّ من أهم ركائز ومؤشرات الابتكار.

فالبحث العلمي وحده لا يكفي، بل يجب أن يعقبه التطبيق على أرض الواقع، وكل ابتكار في عالم اليوم لا بدّ أن يكون وراءه باحثٌ أو مبتكرٌ أو بالأحرى بحثٌ علميٌّ.

ولا ينبغي أن يبقى الابتكار محصورًا في الشركات والمؤسسات. فالابتكار إن لم يكن جزءًا حيويًّا من المجتمع والحياة اليوميّة لن يدوم. فمثلا ترى الدول التي هي في أعلى سُلّم الابتكار في العالم قد أوجدت أجواء من التعاون والإبداع، يبدأ من الشارع والروضة صعودًا إلى الشركات والجامعات.

أذكر هنا أن المُحيط العلمي في الجامعة السويدية التي أنتمي إليها فيه 500 شركة أسّسها الطلبة، وهم لا يزالون على مقاعد الدراسة. والمحيط هو حديقةٌ علميّة من عشرات الحدائق المماثلة التي تديرها الجامعات في السويد.

وهناك 50 جامعة في السويد وكل جامعة لها محيطها العلمي الخاص بها وفيه آلاف الشركات التقنية الحديثة التي يؤسّسها ويديرها طلبتها.

هذا ما أعنيه عند القول: إن توافر بُنى أساسية ترافق الابتكار، والعالم يحرق مراحل التطور العلمي والثورات الصناعية الحديثة، وهو واحد من المستلزمات التي لا غنى عنها. فتصور حجم ومدى تطور البُنى الأساسية التي توفرها الدولة والمستلزمات والإعانات والمساعدات التي تقدمها كي يتمكن 500 طالب في جامعة صغيرة مثل التي أنتمي إليها في السويد من تأسيس شركات خاصة بهم مسجلة رسميًّا في الدولة؟

يحضرني هنا آخر تقرير قرأته عن الإنتاج العلمي في الجامعات العربية، وأن الأرقام تبعث على الأمل حيث يرد في التقرير أن الباحثين العرب نشروا نحو 250 ألف ورقة علمية في الدوريات العلمية الرصينة في عام.

ولكن انتابني حزنٌ عميقٌ عندما ظهر لي أن معظم هذه الأبحاث المهمة هي بالإنجليزية، ومن ثم من النادر أن تقوم شركة أو مؤسسة عربية بابتكار منتج ما استنادا إلى ما توصلت إليه هذه الأبحاث من خلاصات أو استنتاجات أو نتائج.

في عالم اليوم لا يمكن لشركة أو مؤسّسة الاستمرار وتحقيق نموّ مُستدام دون الابتكار، ومن هنا تخصّص الدول والشركات مبالغ طائلة للمبتكرين وتدعمهم وتبحث عنهم لغرض استقدامهم للعمل

عوف العوفي.. أصغر رواد الأعمال في نزوى يحوّل شغفه إلى مشروع تجاريٍّ واعد

نـــزوى - الدقم :

في قلب سوق نزوى العريق، حيث تتداخل أصوات التُّجار وروائح البهارات والقهوة، نشأ عوف بن عبدالله العوفي (14 عامًا)، الذي لا يزال طالبًا في الصف التاسع، مستلهمًا أسرار التجارة من يوميّات السّوق وأحاديث روّاده بفضل شغفه المبكّر بريادة الأعمال، استطاع عوف أن يُطلق مشروعه الخاص "مقلاي الحارة"، الواقع في سور العقر بولاية نزوى بالتعاون مع والده عبد الله بن زهران العوفي. ويقدم المشروع مجموعة متنوّعة من الأطباق والمشروبات، مثل الرخال والساندويتشات والقهوة والحلويّات، ليصبح وجهة مميزةً لمحبّي الأطعمة والمشروبات.

من فكرة بسيطة إلى مشروع حقيقيّ

لم تكن الفكرة وليدة الصُّدفة، فقد بدأ عوف رحلته في عالم التجارة وهو في السابعة من عمره، حيث كان شغوفًا بتجربة البيع والشراء. لكن انطلاق مشروعه الفعلي كان قبل عام وشهرين، عندما حصل على تمويل أوّليّ بسيط بلغ 40 ريالًا عُمانيًّا من والده، واستطاع تحقيق عائد سريع وإعادة المبلغ إليه، في خطوة تعكس جديّته وقدرته على إدارة مشروعه بذكاء.

التحدّيات والطّموحات

لم يكن الطريق سهلًا أمام عوف، فقد واجه تحدّيات عدّة أبرزها نقص التمويل وصعوبة التوسّع بسبب محدودية الموارد والمعدات. لكنه تغلّب على هذه العقبات من خلال مهاراته في التسويق والابتكار، حيث ركّز على جذب الزبائن بأساليب جديدة بدلًا من الاعتماد على الترويج التقليدي.

ورغم أنه يقيّم نجاح مشروعه بـ 5 من 10 نظرًا للتحدّيات التي يواجهها، إلا أنه يرى أن نجاحه الإعلاميَّ كان أعلى، حيث حقّق 8 من 10 بفضل انتشاره الواسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما أسهم في تعزيز شهرته.

نظرةٌ مستقبليّةٌ.. نحو علامة تجاريّة خاصّة

عوف لا يتوقف عند نجاحه الحالي، بل يطمح إلى إطلاق علامته التجارية الخاصة المستوحاة من أفكاره الفريدة وهويّته الخاصّة. وهو يؤمن بأن التعلّم من الآخرين دون التقليد الأعمى هو سرّ التميّز، مشجّعًا الشباب على خوض التجربة والاستفادة من الفرص المتاحة. ويقول: "السعي وراء الشغف، وتجربة المواهب، والتفرّد في الفكرة، هو ما يصنع النجاح الحقيقي".

نصيحة لروّاد الأعمال الشّباب

ومن واقع تجربته، ينصح عوف العوفي كلَّ من يرغب في خوض غمار ريادة الأعمال بأن يتعلم التجارة من خلال الممارسة الفعلية في المحلات التجارية، لأن التجربة العملية هي أفضل معلّم. كما يشدّد على أهمية الاستمرار في تطوير الأفكار، والصّبر على التحدّيات، وعدم الخوف من الفشل، فكل تجربة تحمل في طيّاتها فرصة للتعلّم والنُّموّ.

وبهذه الروح الرّياديّة، يواصل عوف العوفي مسيرته في عالم الأعمال، واضعًا نصب عينيه التوسع والابتكار، ليكون نموذجًا مُلهمًا لجيل الشباب في مجال ريادة الأعمال.

من خلال التّعاون مع شركاء دوليين

كروة للسيارات

تستكشف فرص التوسّع في المركبات الكهربائية واستخدامات الهيدروجين الأخضر

الدكتور إبراهيم البلوشي: تلتزم "كروة" بإنتاج 1000 حافلة مدرسيّة سنويًّا لصالح وزارة التربية والتعليم، إلى جانب تصنيع أنواع أخرى مثل حافلات نقل الحجّاج، والعمّال، والحافلات المتوسّطة والصغيرة

الـدقـم - الدقم Duqm:

أكد الدكتور إبراهيم بن علي البلوشي الرئيس التنفيذي لشركة "كروة" للسيارات على أن الشركة تسير وفق خطط استراتيجية طموحة للسنوات الخمس المقبلة، وتهدف إلى تعزيز وجودها في الأسواق الحالية وفتح أسواق جديدة في المنطقة.

ووضّح البلوشي في حوار خاص لـ الدقم Duqm، أن "كروة" تعمل على توفير حلول نقل متكاملة تلبّي احتياجات العملاء المتنوعة، مع التركيز على تطوير نماذج جديدة من الحافلات تتماشى مع متطلبات السّوق، مما يعزز قدرتها التنافسيّة إقليميًّا ودوليًّا.

وأشار إلى أن الشركة تستكشف فرص التوسع في المركبات الكهربائية واستخدامات الهيدروجين الأخضر من خلال التعاون مع شركاء دوليين، حيث تسعى الشركة إلى بناء شراكات استراتيجيّة مع شركات التكنولوجيا والطاقة لتطوير حلول مبتكرة ومستدامة. كما تولي اهتمامًا كبيرًا بتعزيز التوطين في قطاع صناعة السيارات من خلال تطوير الكوادر الوطنية، إلى جانب الالتزام بالمسؤوليّة الاجتماعيّة والبيئيّة.

دعم الصناعات التحويليّة وتعزيز الاقتصاد المحلي

وحول دور "كروة" في دعم قطاع الصناعات التحويليّة في سلطنة عُمان، قال الدكتور إبراهيم البلوشي إن الشركة تعد من الرواد في هذا المجال، حيث تسهم بشكل مباشر في تعزيز القطاع عبر عدة محاور، منها تشجيع التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، ما يعزّز القدرات الإنتاجيّة والتقنية للمصانع العُمانية.

وأضاف: "نحن ملتزمون بتوفير فرص عمل في قطاع التصنيع، ورفع كفاءة القوى العاملة المحليّة وتعزيز النمو الاقتصادي. كما نحرص على نقل أحدث التقنيات إلى سلطنة عُمان، مثل تقنيات التلحيم المتقدم والطلاء والاختبارات لرفع مستوى الجودة والكفاءة في الصناعة".

مؤكداً في الوقت ذاته على أن الشركة تولي اهتمامًا كبيرًا بالتدريب والتطوير المهني، حيث تعمل على تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية في مجالات التصنيع والصيانة والهندسة، بالتعاون مع موردين وشركاء دوليين. كما تستثمر في البحث والتطوير لدعم الابتكار في صناعة السيارات وتحسين كفاءة الإنتاج واستخدام المواد المستدامة.

إنجازات بارزة منذ بدء الإنتاج

ومنذ بدء عمليات الإنتاج، حققت كروة العديد من الإنجازات البارزة التي عززت مكانتها في السوقين المحلي والإقليميّ. فقد شهد الربع الرابع من عام 2021 إنتاج أول حافلة عُمانية الصنع بالكامل، وهو إنجازٌ تاريخيٌّ للصناعة الوطنيّة. كما شاركت الشركة في إكسبو دبي 2022، حيث عُرضت الحافلة العُمانية في جناح سلطنة عُمان وحظيت بإشادة واسعة من الزوار والجهات الدولية.

وفي عام 2022، تمكنت "كروة" من تصنيع وتسليم أكثر من 100 حافلة متوسطة الحجم لدولة قطر، وتمت عمليات الإنتاج وفق أعلى معايير الجودة وتم الالتزام بالجدول الزمني المحدد. كما واصلت الشركة دعم السوقين المحلي والإقليمي عبر تصنيع عدة حافلات ومركبات ما أسهم في تلبية احتياجات قطاع النقل في سلطنة عُمان والمنطقة والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى.

ووضّح البلوشي أن "كروة" نجحت في إنشاء بنية أساسية قوية للإنتاج، مدعمة بأحدث التقنيات ومعايير الجودة العالمية، ما عزز قدرتها على تلبية الطلبات المتزايدة في السوق. كما استثمرت في تدريب الكوادر العُمانية، وأسهم ذلك في بناء فريق عمل وطني مؤهّل ومتمكّن في مجال تصنيع الحافلات.

وأضاف: "نحن في "كروة" نركز على الابتكار والاستدامة، حيث اعتمدنا تقنيات تصنيع متطورة ومواد مستدامة، كما عزّزنا التعاون مع شركات دولية متخصصة لنقل المعرفة التقنية وتطوير الإنتاج وفق المعايير العالمية." وستقوم "كروة" خلال الفترة القليلة القادمة بتدشين أوّل حافلة لها بتصميم عُماني وصناعة عُمانية كاملة.

التوسّع في الأسواق وزيادة الإنتاج ومعايير السلامة

أكّد الدكتور إبراهيم البلوشي على أن الشركة تواصل تعزيز قدراتها الإنتاجية، حيث تلتزم بإنتاج 1000 حافلة مدرسيّة سنويًّا لصالح وزارة التربية والتعليم، إلى جانب تصنيع أنواع أخرى مثل حافلات نقل الحجّاج، والعمّال، والحافلات المتوسّطة والصّغيرة. ووضح قائلًا: "شهدت الفترة الأخيرة نُموًّا في الطلب على الحافلات الكهربائية، ونتوقع أن يزداد هذا التوجّه مع استمرار سلطنة عُمان في تنفيذ رؤية "عُمان 2040". كما أننا نعمل على التوسع في هذا المجال إذا ما كانت هناك مطالب حقيقية وأرقام على الطلب.

نجحت "كروة" في إنشاء بنية أساسيّة قويّة للإنتاج مدعمة بأحدث التقنيات ومعايير الجودة العالميّة ما عزّز قدرتها على تلبية الطّلبات المتزايدة في السّوق

كما وضح البلوشي أننا نعمل على فتح أسواق جديدة وتقديم حلول نقل متطوّرة تواكب متطلّبات المرحلة القادمة لهذه الأسواق.

وعن التزام "كروة" بمعايير السلامة، أكد البلوشي على أن الحافلات المدرسية التي تنتجها الشركة تتميز بأحدث أنظمة الحماية، قائلًا: نوفّر حافلات مزوّدة بأجهزة تتبّع ذكية، وكاميرات مراقبة، وأبواب أمان تُغلق تلقائيًّا.

كما كشف عن توجّه الشركة نحو تطوير ميزات أمان جديدة مثل: نظام الفرملة الذكية (AEB)، والتحذير من التصادم الأمامي (FCW)، وأنظمة استشعار متقدمة لمنع نسيان الطلبة داخل الحافلة.

وأشار إلى أن الشركة وضعت خطة استراتيجية لتوسيع نطاق تصدير الحافلات إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وإلى الأسواق العربية والدولية، لافتًا إلى أن السوق الأمريكي يمثل إحدى الوجهات الرئيسة إلى جانب السوق الأفريقي الذي يتمتع بإمكانات نمو كبيرة.

الالتزام بالاستدامة البيئية

وفيما يتعلق بالاستدامة، وضّح البلوشي أن الشركة تتبنّى سياسات تصنيع صديقة للبيئة، تشمل استخدام مواد قابلة لإعادة التدوير، وإدارة النفايات بكفاءة، والامتثال للمعايير البيئية العالمية.

واضاف: نعمل على تطوير حلول متكاملة للطاقة المتجدّدة في النقل، مثل تقنيات الشحن الذكي التي تعتمد على الطاقة الشمسية، مما يسهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

خدمات ما بعد البيع وضمان التشغيل

وأشار البلوشي إلى أن "كروة" تولي اهتمامًا كبيرًا بخدمات ما بعد البيع، حيث توفّر الشركة صيانة متكاملة عبر مراكز مجهزة بأحدث التقنيات، ودعمًا فنيًا مستمرًّا للعملاء لضمان التشغيل السلس، وتوفير قطع الغيار لمدة 10 سنوات ما يعزّز موثوقية الاستثمار في الحافلات.

رؤية مستقبليّة نحو الابتكار

وفي ختام حديثه، أكد الدكتور البلوشي على أن الشركة تواصل تطوير منتجاتها لتقديم حلول نقل متقدّمة، حيث تعمل على تعزيز أنظمة الذكاء الاصطناعي في الحافلات، واستكشاف تقنيات جديدة للطاقة النظيفة، وتحسين كفاءة التصنيع بما يواكب متطلبات السوق العالمية.

وقال: نحن ملتزمون بتحقيق نقلة نوعية في قطاع النقل من خلال التركيز على الابتكار والجودة والاستدامة، مما يعزّز مكانة "كروة" للسيارات باعتبارها مزودًا رئيسًا للحلول المتكاملة في النقل.

مطار صحار يستقبل 66719 مسافرًا ومطار الدقم 61137 مسافرًا خلال 2024

المطاران ركيزتان أساسيتان في دعم الحركة الاقتصادية والاستثمارية، إذ يشكلان جزءًا من المنظومة اللوجستية المتكاملة

مطار صحار:

- 31.8% نسبة ارتفاع إجمالي عدد الرحلات
- 638 رحلة دولية وداخلية
- 495 عدد الرحلات الدولية بنسبة زيادة 31%
- 48.4% نسبة ارتفاع عدد المسافرين
- 43445 عدد المسافرين على متن الرحلات الدولية، بنسبة زيادة 59.8%
- 23274 عدد ركاب الرحلات الداخلية بنسبة ارتفاع 31%

مطار الدقم:

- 622 عدد الرحلات الداخلية
- 31918 مسافراً عدد القادمين
- 29219 مسافراً عدد المغادرين

مسقط - الدقم Duqm :

سجلت حركة الطيران في مطاري صحار والدقم خلال عام 2024 مؤشرات متباينة تعكس ديناميكيات العرض والطلب في قطاع النقل الجوي بالسلطنة. فقد شهد مطار صحار نموًا لافتًا، مدفوعًا بزيادة عدد الرحلات والركاب، مما يعزز موقعه كبوابة لوجستية واعدة تدعم الأنشطة الاقتصادية والتجارية في المنطقة.

مطار صحار

وأشارت النشرة الإحصائية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى ارتفاع إجمالي عدد الرحلات في مطار صحار بنسبة 31.8% ليصل إلى 638 رحلة مقارنة بـ 484 رحلة في عام 2023، مدفوعًا بنمو كبير في الرحلات الدولية التي قفزت إلى 495 رحلة بزيادة 31%. هذا النمو انعكس بشكل مباشر على أعداد الركاب، حيث استقبل المطار 66719 مسافرًا، مسجلًا ارتفاعًا بنسبة 48.4%، ما يعكس تصاعد الطلب على الرحلات الدولية، إذ بلغ عدد المسافرين على متنها 43445 راكبًا، محققًا زيادة بنسبة 59.8%، في حين ارتفع عدد ركاب الرحلات الداخلية بنسبة 31% ليصل إلى 23274 راكبًا.

ويشهد مطار صحار انتعاشًا قويًا مدعومًا بزيادة حركة الطيران الدولي، مما عزز دوره في دعم التجارة والاستثمار، ليس فقط في شمال السلطنة، بل أيضًا في المنطقة الحرة بصحار والمدن الصناعية المحيطة، عبر توفير ربط جوي يسهم في تعزيز تدفق البضائع والخدمات.

مطار الدقم

في المقابل، سجل مطار الدقم استقرارًا في أدائه مع انخفاض طفيف، ويعزى ذلك إلى استقرار معظم العاملين في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نتيجة توفر متطلبات الحياة اليومية والبنية الأساسية المتكاملة، مما قلل من الحاجة إلى السفر المتكرر من وإلى المنطقة. وبالتالي، انخفض عدد الرحلات الداخلية بشكل طفيف بنسبة 0.6% ليصل إلى 622 رحلة، كما شهد المطار تراجعًا في أعداد الركاب بنسبة 5.8% ليبلغ 61137 مسافرًا مقارنة بـ 64884 في عام 2023. وتوزع هذا التراجع بين القادمين الذين انخفض عددهم إلى 31918 راكبًا بنسبة 4.3%، والمغادرين الذين تراجع عددهم إلى 29219 راكبًا بنسبة 7.3%.

دور المطارين في دعم الاقتصاد

تعكس هذه الأرقام حيوية نشاط الرحلات الداخلية، حيث يظل المطاران عنصرين أساسيين في دعم الحركة الاقتصادية والاستثمارية، فهما جزء من المنظومة اللوجستية المتكاملة التي تربط ميناء صحار والمنطقة الحرة والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ومدينة صحار الصناعية بالأسواق المحلية والدولية. إن الدور المشترك لمطاري صحار والدقم في دعم الأنشطة الاقتصادية والصناعية والتجارية يجعلهما ركيزتين استراتيجيتين في تعزيز التنمية المستدامة في سلطنة عُمان.

أكثر من 376 مليون ريال عُماني.. قيمة الصادرات والمبيعات المحلية المؤمَّنة لدى "كريدت عُمان"

مسقط - الدقم Duqm :

شهد أداء "كريدت عُمان" في العام الماضي نموًّا بنسبة قدرها 5.4 بالمائة، حيث بلغ إجمالي الصادرات العُمانية وحجم المبيعات المحلية المؤمَّنة 376 مليونًا و413 ألفًا و740 ريالًا عُمانيًّا، مقارنة بـ 356 مليونًا و960 ألفًا و289 ريالًا عُمانيًّا في عام 2023م.

وحققت "كريدت عُمان" خلال العام الماضي ربحًا بلغ 381 ألفًا و412 ريالًا عُمانيًّا، مقارنة بعام 2023م الذي سجلت فيه ربحًا بـ 719 ألفًا و185 ريالًا عُمانيًّا مع الاعتماد الذاتي على كافة الموارد.

وقال خليل بن أحمد الحارثي الرئيس التنفيذي لـ "كريدت عُمان": إن نسبة المبيعات المؤمَّنة للصادرات في "كريدت عُمان" من إجمالي الصادرات العُمانية غير النفطية القابلة للتأمين بلغت 8.22 بالمائة.

وأضاف في هذا الصدد أن هذا الارتفاع جاء نتيجة تكثيف الجهود لخدمة المصنِّعين والمصدِّرين، ما أدى إلى زيادة إجمالي أقساط التأمين في عام 2024م، إذ بلغت مليونًا و279 ألفًا و339 ريالًا عُمانيًّا بنسبة نمو بلغت 9.53 بالمائة، مقارنة بعام 2023م، إذ بلغت مليونًا و168 ألفًا و68 ريالًا عُمانيًّا.

وأوضح أن "كريدت عُمان" عملت على تخصيص المزيد من الاستثمارات في أدوات ذات سيولة عالية وعوائد متوازنة مثل الإيداعات والسندات المالية وأسهم الشركات، حيث بلغت قيمة الملكية 17.4 مليون ريال عُماني مقارنة بعام 2023م البالغة 17.7 مليون ريال عُماني، مقابل رأس مالها الأصلي البالغ 10 ملايين ريال عُماني، فيما تجاوز إجمالي الأصول 19 مليون ريال عُماني.

وأشار إلى أن "كريدت عُمان" شهدت في عام 2024م ارتفاعًا في إجمالي سقوف الائتمان الممنوحة لحملة البوالص للمبيعات المحلية والصادرات ليبلغ نحو 257 مليونًا و661 ألف ريال عُماني، مقارنة بعام 2023م إذ بلغت خلاله 221 مليونًا و896 ألف ريال عُماني، مشيرًا إلى ارتفاع عدد المشترين المؤمَّن ائتمانهم لدى "كريدت عُمان" بنسبة 5 بالمائة ليبلغ عددهم 3577 مشتريًا، مقارنة بـ 3407 مشترين في عام 2023م.

وبيّن أن "كريدت عُمان" توفّر خدمات تأمينية مبتكرة في كافة القطاعات، منها قطاع البتروكيماويات والبلاستيك الذي بلغت قيمة المبيعات المؤمّنة فيه 54 مليونًا و258 ألفًا و823 ريالًا عُمانيًّا بنسبة نمو 20 بالمائة مقارنة بعام 2023م، في حين شهد قطاع التعدين انخفاضًا بنسبة 10 بالمائة لتبلغ قيمة المبيعات المؤمّنة فيه 3.6 ملايين ريال عُماني مقارنة بـ 4 ملايين ريال عُماني في عام 2023م، وسجّل قطاع مواد البناء والإنشاءات انخفاضًا بنسبة 15 بالمائة وبقيمة مبيعات مؤمّنة بلغت 106 ملايين و987 ألفًا و241 ريالًا عُمانيًّا، فيما نما قطاع المواد الغذائية والاستهلاكية بنسبة 13 بالمائة مقارنة بعام 2023م، إضافة إلى انخفاض في قطاع الملابس بنسبة 89 بالمائة، ونمو قطاع التغليف بنسبة 27 بالمائة.

وأكد أن "كريدت عُمان" تواصل جهودها الحثيثة لتمكين الصادرات العُمانية والمبيعات المحلية من خلال مجموعة متكاملة من الخدمات التأمينية، موضّحًا أن هذه الخدمات لا تسهم فقط في بيع المنتجات محليًّا، بل تفتح آفاقًا جديدة لدخول أسواق واعدة في مختلف دول العالم.

خليل الحارثي: "كريدت عُمان" تواصل جهودها الحثيثة لتمكين الصادرات العُمانية والمبيعات المحلية من خلال مجموعة متكاملة من الخدمات التأمينية

مصنع "وقود" في مدينة "خزائن" هو الأول من نوعه في سلطنة عُمان لإنتاج الوقود الحيوي "البيوديزل"

بركاء - الدقم:

مصنع "وقود" لإنتاج الوقود الحيوي "البيوديزل" من زيوت الطبخ المستعملة يعدّ من المشروعات الواعدة المُقامة في مدينة خزائن بولاية بركاء بمحافظة جنوب الباطنة، تبلغ مساحته 5 آلاف متر مربع، والتكلفة الإجمالية للمرحلة الأولى منه بلغت أكثر من مليون ريال عُماني. وقد أنتج المصنع 2.5 مليون لتر من الوقود الحيوي "البيوديزل" B5 خلال عام 2024، ومن المتوقع أن يصل الإنتاج في عام 2025 إلى 5 ملايين لتر.

ويتميز المصنع بكونه يعمل بالطاقة الشمسية في إنتاج الوقود الحيوي بطاقة إنتاجية تبلغ 20 ألف لتر يوميًّا، وهو ما يعكس توجه سلطنة عُمان نحو تقليل انبعاثات الكربون وتعزيز الاعتماد على مصادر طاقة بديلة مثل الرياح، والطاقة الشمسية، والهيدروجين، والوقود الحيوي، تمثل فرصًا استثماريّة واقتصاديّة واعدة.

ويهدف المشروع إلى تدوير زيوت الطبخ المستعملة لإنتاج الوقود الحيوي "البيوديزل"، الذي يمكن استخدامه مباشرة في تطبيقات عديدة مثل وقود الشاحنات، والمولدات الكهربائية، والسفن، ما يسهم في تحقيق قيمة مضافة على المستويين البيئي والاقتصادي.

السعة الإنتاجية

وقال ماهر بن محمد الحبسي الرئيس التنفيذي لمصنع وقود لإنتاج الوقود الحيوي "البيوديزل" لـ الدقم: "إن مصنع "وقود" لإنتاج الوقود الحيوي يعد المصنع الأول من نوعه في سلطنة عُمان، ويعمل بالطاقة الشمسية بسعة إنتاجية قدرها 20 ألف لتر يوميًّا من الديزل الحيوي المستخرج من زيوت الطبخ المستعملة"، مشيرًا إلى أنه بدأ الإنتاج التجاري بالمصنع بكمية قدرها 100 طُنّ من أصل 600 طُنّ شهريًّا وهو حجم الإنتاج الكلي للمصنع.

ماهر الحبسي: من أهم أهداف مصنع "وقود" تأسيس قطاع تجميع الزيوت المستعملة في سلطنة عُمان، حيث قمنا بدعم عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل تزويد المصنع بالمواد الخام

تخفيض انبعاثات الكربون

وأضاف أنّ ميزة استخدام الوقود الحيوي "البيوديزل" تتمثل في تخفيض انبعاثات الكربون مباشرة، حيث إن استخدام لتر من الديزل العادي يحرق 3.2 كيلوجرام من الكربون بينما استخدام لتر من الوقود الحيوي "البيوديزل" يحرق 0.16 كيلوجرام فقط أي ما يعادل فرقًا بنسبة 93 بالمائة من انبعاثات الكربون.

وأشار الرئيس التنفيذي لمصنع "وقود" إلى أن المصنع يعمل في مرحلته الأولى على تخفيض 15 ألف طُنّ من انبعاثات الكربون من خلال إنتاج الوقود الحيوي (2.5 كجم للتر) في المرحلة الثانية، وسيتم التوسع حتى يصل لتغطية 5 في المائة من حاجة السوق المحلي من الوقود الحيوي لخفض 265 ألف طُنّ من الكربون عن طريق إنتاج 8 ملايين و750 ألف لتر من الوقود الحيوي، كما سيتم التوسّع وضمان توافر مصادر أخرى للمواد الخام مثل استخلاص زيوت من مخلفات الأسماك ومن الطحالب ومن نواة النخيل وتدويرها لإنتاج وقود حيوي.

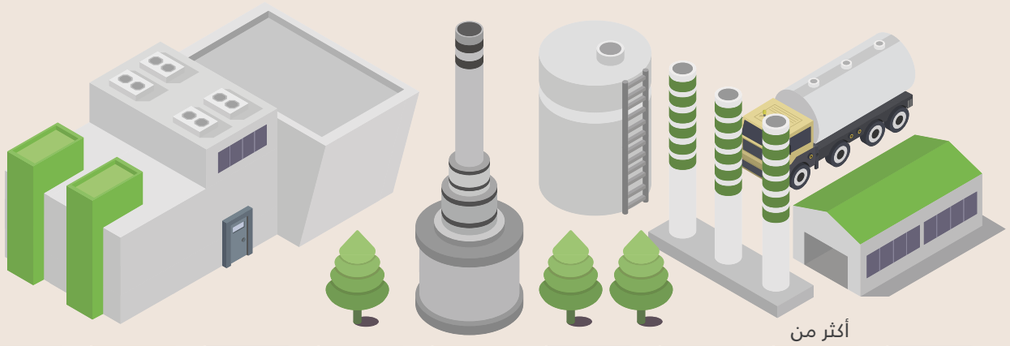

أكثر من

5	1	2.5	5	20	100	600	15	100
آلاف متر مربع مساحة المصنع	ريال عُماني التكلفة الإجمالية للمرحلة الأولى للمصنع	مليون لتر الإنتاج من الوقود الحيوي البيوديزل B5 خلال عام 2024	ملايين لتر يصل الإنتاج في عام 2025	طُنًّا يوميًّا سعة الإنتاجية من الديزل الحيوي المستخرج من زيوت الطبخ المستعملة	طن الإنتاج التجاري	طُنٌّ شهريًّا حجم الإنتاج الكُلّي للمصنع	ألف طُنّ يعمل المصنع في مرحلته الأولى على تخفيض من انبعاثات الكربون	في المئة نسبة التعمين في المصنع

تجربة المنتج

وأكد على أنه تمت تجربة المنتج في مجموعة من الشركات، مثل شركة الشوامخ النفطية وميناء صلالة وشركة شلمبرجير وشركة أرا البترولية والمطاحن العُمانية عبر التعاون مع شركة نفط عُمان التي تقوم حاليًّا بتسويق الوقود الحيوي في سلطنة عُمان، كما تمت تجربة المنتج في المجال البحري حيث أثبت كفاءته في السفن والخفض المباشر لانبعاثات الكربون، مشيرًا إلى أن الشركة وقّعت على أول عقد للبيع المحلي مع الشركة العُمانية لدرفلة الألمنيوم الواقعة في منطقة صحار الصناعية ومن خلاله يتم تشغيل جميع المعدات بالبيوديزل.

اتفاقيّات البحث العلمي

وذكر الحبسي أنه تم التوقيع على اتفاقية بحث وتطوير مع كلٍّ من جامعة السُّلطان قابوس والجامعة الألمانية ومؤخرًا مع الكلية العالمية للهندسة والتكنولوجيا؛ بهدف تطوير القطاع ووضع بعض الحلول لتعزيز الإنتاج وتدريب الطلبة في المصنع وابتعاثهم إلى شركاء المصنع في بريطانيا للاطلاع على المتغيرات في قطاع الوقود الحيوي، والعمل على تطوير المنتج النهائي باستمرار عبر تشجيع الطلبة على اكتشاف الجديد في مجال البيوديزل من خلال مختبرات المصنع وعبر البحث العلمي المشترك.

أهداف المصنع

وبيّن الرئيس التنفيذي لمصنع "وقود" أن من أهم أهداف مصنع "وقود" لإنتاج الوقود الحيوي "البيوديزل"، تأسيس قطاع تجميع الزيوت المستعملة في سلطنة عُمان، حيث قام المصنع بدعم عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في تجميع الزيوت المستعملة في سلطنة عُمان من أجل تزويد المصنع بالمواد الخام أوّلًا، ونشر ثقافة تجميع الزيوت في المجتمع وتشجيع هذه الشركات على التجميع من جميع المدن والولايات والمنازل عبر منحهم عقودًا مع شركات تمتلك هذه الزيوت وضمان شرائها منهم بسعر منصف ويحقق ربحًا ماليًّا لهذه المؤسسات.

ووضّح الحبسي أن أخطار زيوت الطبخ المستعملة كثيرة جدًا، وتُعتبر من المسبّبات الرئيسة لبعض أنواع السرطانات بالإضافة إلى أن رمْيَها بشوّه المنظر العام للمدن العُمانية الجميلة، وعليه ننوي البدء بحملة كبيرة على مستوى سلطنة عُمان لتفعيل دور المجتمع للتخلّص الصحيح من هذه الزّيوت وتشجيع الشباب على البدء بتجميعها.

نسبة التعمين

كما أكد على أن نسبة التعمين في المصنع بلغت 100%، وقال: "إن جميع الوظائف يشغلها شباب عُمانيون بداية من المختبر الذي هو أساس المصنع حيث يستقبل عيّنات من زيت الطبخ المستخدم وقياس نسبة الحمض والأوساخ والمياه لتحديد كميات الكيماويات ونِسَبها ومنها إلى المصنع، وكذلك بالنسبة للوظائف الأخرى مثل الهندسة والإدارة والنقليات وغيرها، وقد أثبتوا كفاءتهم وقدرتهم على العمل".

الجوائز والتكريم

يُشار إلى أن مصنع "وقود" لإنتاج الوقود الحيوي "البيوديزل" حصل على جائزة أفضل مصنع في مجال الطاقة المتجدّدة للعام 2022م ضمن جوائز الرؤية الاقتصادية، وعلى جائزة خاصة في العام 2021 تتويجًا للعلاقات التجارية بين سلطنة عُمان والمملكة المتحدة. وتم تكريم المصنع بجائزة الإجادة الشبابية لعام 2023، وقام بتكريمه صاحبُ السُّمو السّيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد.

محمد بن عيسى البلوشي
كاتب وصحفي اقتصادي

مدينة صور الصّناعية وميناء السُّلطان هيثم

تتنوّع أدوار المدن الصناعيّة والاقتصاديّة مع تعدّد أماكن إنشائها، فالمدن التي تنشأ على ضفاف البحار والأنهار تأخذ قوّتها بوجود الميناء التجاري فيها، أما المناطق الصناعية التي تنشأ في المواقع البرية والصحراوية فتكمن قوّتها في اختيارها على المسارات الرئيسة وقربها من الممكنات والخدمات اللوجستية لإنجاح دورها.

وفـي ولايـة صـور بمحافظة جـنوب الشرقية نستطيع القول إن مدينة صور الصناعيّة التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية يكمن فيها العديد من العناصر الرئيسة التي تعظم دورها الاقـتصادي والـتجاري والاسـتـثـماري، فالمدينة في أفضل المواقع من حيث الميزة التنافسيّة (الموقع الاستراتيجي-وعمق البحر- وقربها من موانئ الأسواق الإقليمية- وقربها من المسارات الـدوليّـة- وتـوسّـطـهـا للموانئ مـا بين الشرق والغرب والجنوب)، وأيضا من حيث الميزة النسبيّة (المساحة الكبيرة حيث تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة 36 مليون متر مربع – وتـوافـر خدمات الـطـاقـة- وتـوافـر الـخـدمـات اللوجستية- وتـوافـر بنى أساسية – وقربها من الأسواق والمسارات الداخلية التي توصلها إلـى الأسـواق الرئيسة بمسقط/شمال الشرقية/الداخلية/الوسطى/ شمال وجنوب الباطنة- الظاهرة والبريمي).

وتؤكد التقارير الـصـادرة عـن المؤسسة العامة للمناطق الصناعية على أن "مدينة صور الصناعيّة نجحت في توطين 113 مشروعًا موزعة بين صناعيّ وتـجـاريّ وخـدمـيّ وسكنيّ وأكـاديـمـيّ، وأن حجم الاستثمار التراكمي بالمدينة بلغ نحو 2.3 مليار عُماني، ويعمل في المشروعات الموطّنة بالمدينة نحو 2737 موظّفًا بنسبة تعمين تتجاوز 55%".

ومن نافلة القول إن نجاح مدينة صور الصناعية وتميّزها وتفرّدها مرهون اليوم بوجود ميناء بحري تجاري فيها، حيث نجد فرصة كبيرة لهذه المدينة الصناعيّة والاقتصادية والاستثمارية الواعدة أن تستقطب مـزيـدًا من الاستثمارات الاقتصادية التي يرتبط نجاحها وتميّزها بوجود ميناء بحريّ تجاريّ، وهنا أستحضر ما أكّد عليه الدكتور محمد بن سعيد بن دربيي العمري في رسالته البحثية لنيل درجة الدكتوراه ووثّقه في كتاب "الجمارك العُمانية ونظّمها في التاريخ الحديث والمعاصر (1861 - 2003) إلى أن "أهل صور استغلوا موقع بلادهم على خطوط الملاحة والاتصال عبر المحيط الهندي مع سواحله الآسيوية والأفريقية".

ولربما أعود الى محتويات هذا الإصدار الثمين وأشير هنا إلى أن "ميناء صور لعب دورًا كبيرًا في عمليات نقل المنتجات والصناعات الهندية إلى العالم، وفـي الوقت نفسه اعتمد الهنود على سفن أهل صور بصفة خاصة في نقل المنتجات الأفريقية إليهم بصورة منتظمة". ويسأل البعض عن أهم وأبرز السلع التي ارتبط بها ميناء صور، ووضّحها البحث بأنها "اللؤلؤ الخليجي، والماس، والذّهب، والحديد، والعاج، والجلود، والحيوانات الأفريقية، والأرز، والتوابل، والزنجبيل، والكافور، والعود الهندي، والياقوت من جزيرة سرنديب. ومـنـذ أن أضـحـت نـزوى عاصمة عُـمـان الـداخـل، ارتبطت بميناء صور عبر دروب الأودية لاستيراد ما تحتاجه من سلع".

ولا شك أن الموانئ التجارية تقوم بدور جوهريّ ومحوريّ في ازدهار المدن والمواقع تذهب إليها أو تعود منها، فكما أكّد الباحث أن "الموانئ التي كـان يـرتـادها أهـل صـور فـي رحلاتـهـم بين آسيا وأفريقيا هي ميناء البصرة العراقي وبندر عباس الإيراني، وموانئ الكويت والبحرين وقـطـر ودبـي عـلـى الـسـواحـل الـعـربـيـة من الخليج، وميناء كراتشي الباكستاني، وعدة مـوانـئ عـلـى الـسـاحـل الـهـنـدي كبومباي، ومليبار وبنجلور، ومـوانـئ جـوادر ومسقط وقريات ومرباط العُمانية، ثم الموانئ اليمنية كالمكلا وعدن والحديدة ومصوع، وفي الشق الأفريقي هناك ميناء مقديشو وباركيه في الصومال، ولامـو ومومباسه وزنجبار على الساحل الشرقي لأفريقيا".

ويـقـول العمري فـي كتابه: "أمـا السفن الأجنبية التي كانت تستخدم ميناء صور فهي التي تأتي من الهند والكويت ودبي واليمن؛ إذْ كـان الـهـنـود ينقلون المنتجات الهندية كـالأخـشـاب مـن مـلـيـبار، والـفـحـم والـزيـوت والأقمشة من بومباي وبنجلور إلى عُمان عبر صـور ويـسـتـوردون المنتجات العُمانية ومن أهمها بسور التمر والسمك المملح، أما السفن الكويتية وسفن أهل دبي فقد كانت تستخدم الميناء للراحة والتزوّد بالماء والحطب أو لاستيراد بعض السلع وأهمّها السكر".

ولـن نستكفي مـن هـذه الـذاكـرة التاريخية لميناء صور التي يؤرّخها الباحث في جوهرة إصداره الفريد من نوعه حول تاريخ الجمارك العُمانية، ولكننا نودّ أن نذكّر أن شهرة ميناء صور كانت إبان الحرب العالمية الثانية فقط حيث أصبح أهمّ ميناء في المنطقة بأسرها لإعـادة الـتـصـديـر للمنتجات أبـرزهـا الـمـواد الغذائية إلى كل دول الخليج وخاصة في دبي والكويت اللتين كانت سفنهما تصل إلى الميناء، كما يوضح العمري.

وعليه.. فـإنَّ هـذا الـزخـم التاريخيّ والـدور التجاريّ والاقتصاديّ والحضاريّ الذي لعبه ميناء صور منذ تلك الحقبة، حقّ علينا إحياؤه بمشروع تنمويّ يُقام في العهد المتجدّد من نهضة عُـمـان، وفـي عصرها الـزاهـر الميمون الـذي يقوده مولانا حضرةُ صاحب الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظهُ اللهُ ورعـاهُ-، وذلك بإنشاء ميناء صور التجاري، الذي نرجو أن نراه قريبًا في منطقة صور الصناعية، والذي سيكون همزة الوصل بين الموانئ المُطلّة على شواطئ بحر عُمان والأسـواق المحليّة المتعطشة إلى الحراك الاقتصاديّ والتجاريّ؛ ففي "سكة البوش" روايات لا يزال شذاها يفوح بعبق ذكريات السفن الصورية التجارية.

إنَّنا نؤمن بأهمية إيجاد ميناء تـجـاريّ في مدينة صـور الصناعية يليق بمكانة سلطنة عُمان التجارية، ونتطلع إلـى أن يحمل هذا المشروع التجاريّ والاقتصاديّ والاستثماريّ الأبـرز في المحافظة اسم "ميناء السُّلطان هيثم"، لنُجدّد مع اسمه الماجد الميمون تاريخ عُمان البحري والتجاريّ، ويكون من أهم موانئ سلطنة عُمان، ويتم إحياء هذا المجد بوصفه إضافةً نوعيةً إلى محافظة جنوب الشرقية.

ومع عودة إنشاء الميناء في مكانه المناسب، سيعود طريق الحرير التجاريّ الذي سيجعل من "ميناء السُّلطان هيثم" واسطة العقد الذي سيُحيي الحركة التجارية على مستوى ولايات سلطنة عُمان في المحافظات القريبة من جنوب الشرقية، وأيضًا سيرفع القيمة المحلية المضافة لاقتصاد المحافظة ويُعـزّز دوره الاقتصادي بشكل ملحوظ، ولربما نستطيع- بعودة الميناء- تحقيق مكاسب اقتصاديّة واستثماريّة وتجاريّة أكبر؛ لأنه سيفتح أفقًا مُتجدّدًا لإحياء التاريخ مرة أخرى.

إن وجـود مـيـنـاء تـجـاريّ فـي مـديـنـة صـور الـصـنـاعـيّـة سـوف يعمل عـلـى استقطاب مشروعات صناعية وتجارية نوعية ستعزّز دور المدينة الاقـتـصـادي، وستعمل تلك المشروعات على تعظيم العائد الاقتصادي للمحافظة وتوفير فرص عمل إضافية أمام الباحثين وأيضا أصحاب المشروعات الصغيرة والمـتـوسـطـة، وسينعش الـحـركـة التجارية والاقتصادية في ولاية صور خاصة وولايات المحافظات القريبة منها، لأنها ستعمل على خفض كلف الاستيراد من الموانئ القريبة.

وهنا أختم مقالي بما قدمته الباحثة فوز معن في دراستها بعنوان "الأهمية المكانية لمدن الموانئ وتأثيراته" والمنشور في مجلة الخليج الـعـربـي المجلد (74) لسنة 2019 قائلة "إن وجود الميناء في المدينة الساحلية يجعل المدينة مختلفة عن أي مدينة أخرى، إذ أن الاعتماد الرئيس لنموّ المدينة على تطوير الميناء والدخل الاقتصاديّ لها، والطرق والمرافق التي تربط الميناء بالمدينة وتؤثر على شكل ومراحل التطوير للمجموعة الحضرية"، وأردفـت أن "الربط بين الميناء ونـمـو المدينة يتأثر بالشكل والوظيفة، ويختلف من مكان إلى آخر، ولكن في جميع المناطق الساحلية والمدن قاسمٌ مشتركٌ هـو الـمـيـنـاء الـذي يـشـرح أصـل التوسيع المادي والاجتماعي والاقتصادي، ووظيفة الميناء هي العامل المهيمن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي إلا أن وظيفة الميناء على المستوى المحلي تؤثر على اقتصاد المدينة وإذا قارناها بالمدن الأخرى نجد أن وظيفة الميناء هي الصناعة القائدة (نظرية أقطاب النمو). إذ تمتاز هذه الصناعة بالدرجة العالية من التمركز وتكون ذات مرونة عـالـيـة للطلب الـداخـلـي وذات نسبة من الديناميكية".

إن نجاح مدينة صور الصناعية وتميّزها وتفرّدها مرهون اليوم بوجود ميناء بحريٍّ تجاريٍّ فيها، حيث نجد فرصة كبيرة لهذه المدينة الصناعيّة والاقتصاديّة والاستثماريّة الواعدة أن تستقطب مزيدًا من الاستثمارات الاقتصاديّة التي يرتبط نجاحها وتميّزها بوجود ميناء بحري تجاري

ميناء الدقم

يعزز مكانته الإقليمية بنمو قياسي في العمليات التشغيلية عام 2024

الدقم - الدقم Duqm :

واصل ميناء الدقم في عام 2024 تعزيز مكانته كمركز حيوي في المنطقة، حيث شهد زيادة ملحوظة في العمليات التشغيلية، فقد استقبل الميناء 1204 سفينة، مقارنة بـ 933 سفينة في عام 2023، مسجلًا زيادة بنسبة 29%، كما شهد الميناء توسعًا في خدماته اللوجستية وتحسينًا في البنية الأساسية، ما عزز موقعه كبوابة تجارية رئيسية، وأسهم في تعزيز كفاءة العمليات التشغيلية.

وجاء هذا النمو مدفوعًا بزيادة كبيرة في حجم مناولة البضائع، حيث سجلت البضائع السائلة نموًا بنسبة 169.2%، والبضائع الجافة بنسبة 86.2%، فيما زادت البضائع العامة بنسبة 81.6%.

ويعكس هذا النمو المتسارع الدور المحوري لميناء الدقم كمُمكّن ومساهم في اقتصاد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، حيث أسهمت في تعزيز جاذبية الميناء أمام المستثمرين وتوفير بيئة داعمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الصناعات الثقيلة، والتكرير، والطاقة المتجددة. هذا النمو الكبير في حجم المناولة يعزز من قدرة المنطقة الاقتصادية على استقطاب مشاريع استثمارية جديدة، ويدعم استراتيجيات التوسع في البنية الأساسية والخدمات اللوجستية، ما يجعل الدقم وجهة مثالية للأعمال والتنمية المستدامة.

تعزيز البنية الأساسية والخدمات اللوجستية

تم افتتاح محطة خدمات الشحن والجمارك وميناء الصيد البحري تحت رعاية معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي، ما يعزز قدرة الميناء على استقطاب الاستثمارات المحلية والإقليمية.

المشاركات الداخلية والخارجية

عزز الميناء حضوره في المحافل المحلية والدولية من خلال:

معرض الصين الدولي للاستيراد 2024: استعرض الميناء مكانته الاستراتيجية كمركز لوجستي عالمي، وعرض الفرص الاستثمارية للشركات الصينية والعالمية.

مؤتمر بريك بلك الشرق الأوسط: عرض إمكانياته اللوجستية المتقدمة لدعم سلاسل التوريد لقطاعات النفط والغاز والطاقة.

مؤتمر الهيدروجين العالمي MENA 2 : استعرض الميناء دوره كمحور رئيسي في سلسلة قيمة الهيدروجين، مسلطًا الضوء على الاستثمارات المطلوبة والبنية التحتية اللازمة لتطوير هذا القطاع.

مؤتمر NET ZERO – Hydrogen MEA: شارك الميناء في حلقة نقاش حول دمج أسواق الهيدروجين الإقليمية، وعرض رؤى حول تعزيز التجارة والتصدير في هذا المجال، مما يعزز مكانة الميناء كمركز لوجستي للطاقة النظيفة.

مؤتمر الاتحاد الدولي للموانئ والمرافئ 2024: تعزيز التعاون الدولي والريادة في قطاع النقل البحري.

الاحتفال باليوم العالمي للبحارة: شارك ميناء الدقم في الاحتفال الذي نظمته وزارة النقل والاتصالات، حيث تم تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يمارسه البحارة في تعزيز التجارة البحرية، وتكريم عدد من العاملين في القطاع البحري تقديرًا لمساهماتهم.

ملتقى الدقم 2024: شارك ميناء الدقم في النسخة الخامسة من ملتقى الدقم، الذي أقيم في مركز عمان للمؤتمرات والمعارض. قدم المنتدى منصة هامة لتبادل الأفكار بين أصحاب المصالح من مختلف القطاعات، ومناقشة التطورات المستمرة التي تساهم في تحويل منطقة الدقم إلى مركز عالمي للصناعة واللوجستيات.

تمرين الاستجابة للحوادث البحرية : تعزيزًا للجاهزية في مواجهة الحوادث البحرية، نظمت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بالتعاون مع ميناء الدقم والجهات المعنية تمرين طاولة لتحسين التنسيق، ومعالجة التحديات، وتبني أفضل الممارسات لضمان استجابة فعّالة وسريعة.

التطوير والتدريب

في إطار استثماره في تنمية الموارد البشرية، استثمر الميناء 6943 ساعة تدريبية لتطوير مهارات موظفيه في مختلف المجالات التشغيلية والإدارية.

كما أطلق عدة برامج تدريبية متخصصة مثل دورة Power BI، ودورات في الإسعافات الأولية والسلامة المهنية. كما عزّز الميناء شراكاته من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع كلية الشرق الأوسط لتطوير البرامج التدريبية واستقطاب المواهب، بالإضافة إلى التعاون مع ميناء أنتويرب بروج البلجيكي في برامج تطوير الاستراتيجيات الموانئية.

دعم المجتمع المحلي في البيئة والتعليم والاستدامة

ويعزز ميناء الدقم التزامه بالمسؤولية المجتمعية من خلال دعم المشاريع البيئية والتعليمية والاستدامة، حيث شملت المبادرات:

المبادرات البيئية:

- تنفيذ تمرين مواجهة التلوث النفطي بحضورمعالي الشيخ الدكتورعلي السنيدي رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، لتعزيز الجاهزية لحالات الطوارئ.
- إطلاق برنامج إعادة تدوير النفايات الإلكترونية بالتعاون مع الجهات المحلية.
- المشاركة في مبادرة ساعة الأرض لتعزيز الوعي البيئي حول تغير المناخ.

المبادرات التعليمية:

- تقديم دعم لتكريم الطلبة المجيدين في ولاية الدقم.
- تنظيم حملات توعوية بيئية لطلاب المدارس حول حماية البيئة البحرية وإعادة تدوير النفايات.

المبادرات المجتمعية:

- إطلاق مبادرة " سلامتك أولوية"، التي تضمنت تدريبات خاصة للطلاب حول إجراءات السلامة المهنية والوقاية من الحوادث.
- دعم سباق اختراق الضاحية الذي نظمته المديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة الوسطى بمشاركة 100 طالب من 16 مدرسة.
- رعاية دوري كرة اليد للفتيات لتعزيز النشاط الرياضي.
- ورشة "تحدي الطاقة المستدامة - رؤية 2040": بدعم من ميناء الدقم، أقامت مبادرة "صون" ورشة تفاعلية مستهدفة النساء العاملات في القطاعين الحكومي والخاص. تضمنت الورشة أنشطة متميزة ومعارف بيئية غنية، مع التركيز على الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: الطاقة النظيفة، وذلك في إطار تمكين المرأة وتعزيز الاستدامة البيئية.

إشادة وإنجازات

حظي الميناء بإشادة رسمية خلال زيارة جلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله ورعاه – إلى مملكة بلجيكا في العام الماضي، حيث تم تسليط الضوء على دوره المحوري في دعم الاقتصاد العُماني، وتقديرًا لإنجازاته، تم ترشيح ميناء الدقم لنيل جائزة التميز في قمة أعمال مجلة عمان الاقتصادية 2024، اعترافًا بجهوده في تعزيز الاقتصاد الوطني. كما وقع الميناء اتفاقية جديدة لتطوير نظام مراقبة حركة السفن (VTS)، مما يعزز من أمان الملاحة البحرية في المنطقة.

دعم مشاريع الهيدروجين والطاقة المستقبلية

ويلتزم ميناء الدقم بدعم المشاريع المستقبلية في مجال الهيدروجين، حيث يعمل على تعزيز البنية الأساسية وتقديم الدعم الفني والاستشارات المتخصصة التي تسهم في تمكين هذه المشاريع وتحقيقها على أرض الواقع في المستقبل القريب. من خلال تقديم الدراسات الفنية، يوفر الميناء بيئة مثالية لتمكين قطاع الهيدروجين والطاقة النظيفة، لتعزيز مكانة الدقم كمركز استراتيجي للطاقة المستدامة.

نظرة مستقبلية

مع استمرار الميناء في تحقيق رؤيته الطموحة، يظل ملتزمًا بتطوير بنيته الأساسية وتعزيز كفاءته التشغيلية لتحقيق أقصى استفادة من موقعه الاستراتيجي، مستهدفًا مستقبلًا أكثر استدامة وازدهارًا.

من فكرة إلى مصنع متكامل

رائدة الأعمال منار الجهورية تبتكر الفيلمنت الصديق للبيئة وترسم قصة نجاح في صناعة حبر الطابعات ثلاثية الأبعاد من الطحالب البحرية

بفضل عزيمتها وتميّزها، سطّرت قصّتها وأصبحت رمزًا للإلهام، مؤكدةً على أن النجاح لا يأتي بسهولة، وكل خطوة تحمل معها درسًا جديدًا

مسقط - الدقم :

بـرزت رائـدة الأعـمـال مـنـار بـنـت حمد الجهورية بوصفها مصدر إلهام، حيث أسّست أول مصنع متخصص في إنتاج فيلمنت الطابعات ثلاثية الأبعاد من مواد صديقة للبيئة على مستوى الوطن العربي. ولم يكن مشروعها الريادي، «رويال فليمنت» مجرد فكرة، بل تحوّل إلى نموذج مبتكر يتحدّى الحدود التقليدية للصناعة، مستفيدًا من الطحالب البحرية لإنتاج مواد بيئية بديلة للبلاستيك.

وبدأت رحلة منار مع ريادة الأعمال عندما كانت طالبة في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بالمصنعة، حيث خاضت تجربتها الأولى من خلال مشروع شقيقتها في ريادة الأعمال، دون أن تدرك حينها أن هذه التجربة ستكون نقطة انطلاقها نحو مسيرة استثنائية. إلا أن التحول الحقيقي جاء عندما شاركت في مسابقة إنجاز عُمان، حيث وُلدت فكرة «رويال فليمنت» باعتباره مشروعًا يدمج التقنية بالاستدامة، مقدّمًا حلًّا بيئيًّا لصناعة الفيلمنت المستخدم في الطابعات ثلاثية الأبعاد، والذي يمكن توظيفه في إنتاج القطع الصناعية والمجسمات التعليميّة والفنيّة.

تطوير المنتج وطموحات عالميّة

لم يكن الطريق سهلًا، إذ استغرق تطوير المنتج نحو عامين من البحث والتجارب والتحديات، لكن العزيمة صنعت الفرق. وبفضل الجهود الحثيثة، تمكّن المشروع من الفوز بأكثر من 12 جائزة محليّة وعالميّة، من بينها جائزة أفضل مشروع واعد في المملكة العربية السعودية. كما حصل على براءة اختراع وشهادات جودة تؤكد تميّزه في السوق.

من فكرة إلى مصنع متكامل

وتتلخص فكرة مشروع الجهورية في إيجاد خيوط مصنّعة من البلاستيك الحيوي (الطحالب البحرية) لاستخدامه فيما بعد في الطابعات ثلاثية الأبعاد وتصنيع منتجات مختلفة ذات كفاءة عالية ودون إضرار بالبيئة، ولم يعد «رويال فليمنت» اليوم مجرد فكرة ناشئة، بل تحول إلى مصنع متكامل يقدم حلولًا شاملة في مجال الطباعة ثلاثية الأبعاد، بدءًا من الطابعات والمواد الخام وصولًا إلى خدمات التصميم المتخصصة. ومع هذا التوسع، أصبح الهدف واضحًا وهو الوصول إلى الأسواق العالمية بمنتج عُماني مبتكر يحمل بصمة الاستدامة والتكنولوجيا.

رسالة ملهمة

وتختم منار الجهورية قصّتها برسالة ملهمة لكل رواد الأعمال: "النجاح لا يأتي بسهولة، وكل خطوة تحمل معها درسًا جديدًا، والتحدّيات جزءٌ من الرحلة التي تصنع قصتكم".

بهذا النهج، تواصل «رويال فليمنت» رسم ملامح مستقبل الصناعة، حيث يلتقي الابتكار مع الاستدامة، وتتحول الأفكار إلى إنجازات تضع سلطنة عُمان على خارطة الصناعات العالمية المتطورة.

منار الجهورية

استغرق تطوير المنتج نحو عامين من البحث والتجارب والتحديات، لكن العزيمة صنعت الفرق

المشروع تمكّن من الفوز بأكثر من 12 جائزة محليّة وعالميّة، من بينها جائزة أفضل مشروع واعد في المملكة العربية السعودية

تتلخص فكرة المشروع في إيجاد خيوط مصنّعة من البلاستيك الحيوي (الطحالب البحرية) لاستخدامه فيما بعد في الطابعات ثلاثية الأبعاد وتصنيع منتجات مختلفة ذات كفاءة عالية ودون إضرار بالبيئة

مصنع «أملاح الدقم»

يغطي 45% من احتياجات حقول النفط من الملح الصناعي

الـدقـم - الدقم Duqm Economic Zone :

مصنع "أملاح الـدقـم" فـي شاطئ بنتوت بولاية محوت، الذي يقع على بُعد نحو 80 كم من ميناء الدقم، يُعد الأول من نوعه في سلطنة عُمان لإنتاج الملح الخام والصناعي المخصص للشركات العاملة في الحقول. يتمتع المصنع بطاقة إنتاجية تصل إلى 135 ألف طن سنويًّا، مع نسبة نقاء عالية تصل إلى 99.99%.

تُعتبر هـذه المشاريع الاستراتيجية ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني؛ إذ تُعزز من حضور المنتج العماني في الأسواق المحلية والعالمية؛ لذلك يُعد دعم المصنع من خلال تشجيع الشركات المستهلكة الحكومية والخاصة على شراء منتجاته أولوية مقارنةً بالملح المستورد، كما توجد خطط مستقبلية لتوسيع أنشطة المصنع، وإضافة منتجات جديدة لتلبية احتياجات السوق المحلية والتصدير العالمي.

أوضح خالد بن علي بن سليم الجنيبي، الرئيس التنفيذي للشركة العالمية المتكاملة للهندسة، لـ"الدقم الاقتصادية"، أن فكرة إنشاء المصنع جاءت استجابةً للطلب المتزايد على الملح الصناعي من شركات النفط، التي تستخدمه في عمليات حفر الآبار، وأكد أن الملح يُعد عنصرًا أساسيًّا في سوائل الحفر التي تضمن استقرار الأجزاء المحفورة وتمنع انهيارها، بجانب الحفاظ على مستوى الضغط داخل البئر، كما أشار إلى دور الملح في تحلية المياه المستخدمة لإنتاج البخار الذي يُحقن في مكامن النفط الثقيل لتعزيز الإنتاج، وفق تقنية تُعرف علميًّا بالاستخلاص المعزز للنفط.

وأضاف أن اختيار ولاية محوت بمحافظة الوسطى لإقامة المصنع جاء نتيجة قربها من ميناء الدقم والمشروعات الاقتصادية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بالإضافة إلى العوامل البيئية والجغرافية الملائمة لتكثيف الملح البحري، كما أشار إلى قرب المصنع من حقول النفط التي تعد المستهلك الأول لمنتجاته، معربًا عن شكره الجهات الحكومية التي وفرت للشركة أرض المشروع بنظام حق الانتفاع والاستثمار.

خالد الجنيبي:
الشركة استثمرت نحو 12 مليون ريال عُماني في المشروع الذي يمتد على مساحة مليون و700 ألف متر مربع وينتج 135 ألف طن من الملح الصناعي سنويًّا

الاستثمار والتوسع

وأشار إلى أن الشركة استثمرت نحو 12 مليون ريال عُماني في المشروع الذي يمتد على مساحة مليون و700 ألف متر مربع، وينتج 135 ألف طن من الملح الصناعي سنويًّا، مع القدرة على رفع الإنتاج إلى مليون طن سنويًّا عند زيادة مناوبات التشغيل وتوسعة بعض مرافق المصنع.

وأضاف أن الشركة تسعى إلى التوسع في الصناعات التحويلية من خلال الاستفادة من المعادن المصاحبة لإنتاج الملح، مثل عنصر البرومين ومركب بروميد الصوديوم، بالإضافة إلى الصناعات التي تعتمد على الملح الخام، مثل الكلورين والمركبات القلوية.

الجدوى الاقتصادية

وحول الجدوى الاقتصادية للمشروع أكد أن منتج الملح الصناعي كان يُستورد سابقًا من عدة دول بكميات تجاوزت 90 مليون طن سنويًّا، ويُستهلك بكميات كبيرة محليًّا، وأكد أن المصنع يغطي حاليًّا 70% من احتياجات السوق المحلية، مع إمكانية رفع هذه النسبة حسب احتياجات تلبية احتياجات حقول النفط، وأشار إلى أن الملح المنتج يتميز بجودة عالية ونقاء يصل إلى 99.99%، وهي المواصفات المطلوبة من الشركات النفطية.

الإنتاج والتقنية العالية

وعن منتجات المصنع، بيَّن الجنيبي أن عملية إنتاج الملح تعتمد على التبخر الطبيعي باستخدام أشعة الشمس في أحواض تجفيف المياه المالحة (البحرية والجوفية). ويُكثف الملح تدريجيًّا عبر هـذه الأحـواض بـنـاءً عـلـى الـظـروف البيئية، ليتم في المرحلة الأخيرة حصاد الملح الخام وتنقيته من الشوائب مثل الرمال والغبار.

وأضـاف قـائلًا أن المصنع يستخدم تقنية حديثة تضمن إنتاج الملح وفق المواصفات العالمية؛ حيث يمر المنتج بـمـراحـل مـتـعـددة تـشـمـل التصفية، والتكسير، والغربلة، ثم التعبئة والتوزيع، وأكد أن المصنع يُصدِّر الملح الصناعي حاليًّا إلى ثلاث شركات نفطية رئيسية، وهي شركة تنمية نفط عُمان، وشركة أوكسيدنتال عُمان، وشركة هاليبرتون، مـع خـطـط مستقبلية لـلـتـوسـع في الصناعات التحويلية.

تعزيز الحركة الاقتصادية

وأكد الرئيس التنفيذي للشركة العالمية المتكاملة للهندسة، أن مصنع أملاح الدقم يعزز الحركة الاقتصادية في البلاد نتيجةً لدوره في تشجيع إقامة الكثير من المشروعات المرتبطة به؛ نظرًا إلى توافر المادة الأولية المطلوبة لهذه المشروعات، وسيقلل التكلفة لإقامتها بدلًا من الاعتماد على توفير مـادة الملح مـن الـخـارج، كما أن وجود مثل هذه الصناعات محليًّا يعزز القيمة المضافة داخل السوق المحلية من حيث إيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين، والاسـتـعـانـة بـمـواد التصنيع والخدمات المحلية.

نسبة التعمين

وعـن نسبة التعمين أشـار إلـى أن عدد العمال بالمصنع وصل بنهاية عام 2024 إلـى 25 عـامـلًا؛ منهم 14 عـامـلًا عُمانيًّا، وهـنـاك نية لتوظيف عـدد مـن الشباب العُماني خلال الفترة المقبلة عند بدء خطة التوسع المتوقع تنفيذها في عام 2025.

المسؤولية الاجتماعية

وذكـر خـالـد الـجـنـيـبـي أن الـشـركـة العالمية المتكاملة للهندسة لديها مـبـادرات مجتمعية متعددة؛ منها دعم الـمـؤسـسـات الـصـغـيـرة والمتوسطة بالمنطقة من خلال رفد عدد من العقود لها، وكذلك الحرص على توظيف عدد من أبناء المناطق المجاورة للمصنع، كما يـقـوم المصنع ببعض الـحـمـلات التطوعية التي تعنى بالبيئة وتنظيف الـشـواطـئ، إضـافـةً إلـى بعض الفرق الرياضية والأسر المنتجة.

"فلاق اللوجستية" تطلق عملياتها التشغيلية لتعزيز سلاسل التوريد في "خزائن"

بركاء - الدقم :

بدأت شركة فلاق اللوجستية، الشركة الفرعية المملوكة بالكامل لشركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق (جي دبليو سي) عملياتها التشغيلية في مدينة خزائن الاقتصادية. وتأتي هذه الخطوة في إطار توسع المجموعة في منطقة الخليج وتعزيز حضورها اللوجستي؛ حيث تمتد منشأة الشركة الجديدة على مساحة 50 ألف متر مربع، مقسمة إلى مناطق متخصصة لتلبية مختلف احتياجات التخزين، ومنها التخزين الجاف والمكيف والمبرد، بالإضافة إلى إدارة السجلات. وتبلغ مساحة المستودع ومركز التوزيع الرئيسي 27,500 ألف متر مربع.

موقع استراتيجي لتعزيز الربط التجاري

تعد فلاق اللوجستية أول شركة يتم إطلاقها في مدينة خزائن الاقتصادية، التي تتميز بموقعها الاستراتيجي القريب من الموانئ والمنافذ الحدودية؛ ما يتيح سهولة الوصول إلى نحو 80% من سكان السلطنة خلال ساعتين فقط. وأكد الشيخ عبد الله بن فهد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس إدارة مجموعة جي دبليو سي، أن هذه الخطوة تشكل محطة مهمة في مسيرة توسع المجموعة في الخليج، مشيرًا إلى أن سلطنة عمان ستكون مركزًا محوريًا للربط بين الأسواق الخليجية والعالمية.

دعم الاقتصاد العماني

من جانبه، قال المهندس سالم الذهلي، الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية، أن "وجود شركة فلاق في خزائن سيدعم سلاسل التوريد والتبريد، ويوفر حلولًا لوجستية للشركات والمستثمرين"، وأضاف أن المشروع ينسجم مع أهداف الاستراتيجية اللوجستية العُمانية التي تسعى إلى تحويل السلطنة إلى محطة لوجستية عالمية تساهم في تحقيق 14% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2040.

ومن جهته، قال رنجيف منون، الرئيس التنفيذي لمجموعة جي دبليو سي: "سوف تستفيد فلاق من خبرة في السوق تزيد على 20 عامًا اكتسبتها جي دبليو سي، تماشيًا مع تحقيق أهداف الاستراتيجية لسلطنة عمان".

وأضاف منون: "تكمن تطلّعاتنا في أن تصبح فلاق جسر عبور يربط الشركات بالأسواق، والمنتجين بالمستهلكين، وسلطنة عمان بالاقتصاد العالمي، وهي تهدف من خلال حلول الإمداد اللوجستي المبتكرة التي تقدمها إلى تسهيل التجارة وضمان سلاستها، والمساهمة بالتبعية في ازدهار الاقتصاد العماني؛ وذلك بما يتماشى مع أهداف رؤية عمان الوطنية 2040".

تعد أول شركة يتم إطلاقها في مدينة خزائن الاقتصادية، وتتميز بموقعها الاستراتيجي القريب من الموانئ والمنافذ الحدودية

استثمار في الكفاءات العُمانية

كما أعلنت فلاق اللوجستية عن التزامها باجتذاب المواهب العمانية وتوفير التدريب والتوجيه لهم بهدف تعزيز قدراتهم في مواجهة تحديات القطاع اللوجستي. وتخطط الشركة لبناء شراكات طويلة الأمد مع مختلف الجهات في عُمان لدعم نمو النظام البيئي اللوجستي.

يشار إلى أن شركة فلاق اللوجستية تعد الذراع التشغيلية لمجموعة جي دبليو سي، التي تأسست عام 2004، وهي واحدة من أسرع شركات الخدمات اللوجستية نموًّا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتقدم المجموعة حلول سلسلة التوريد المتكاملة؛ بدءًا من التخزين والتوزيع، وصولًا إلى النقل والتخليص الجمركي وخدمات القيمة المضافة، مع التركيز على التميز التشغيلي ورضا العملاء.

تجسد هذه الخطوة الجديدة لشركة فلاق اللوجستية رؤية طموحة نحو تعزيز التجارة الإقليمية والدولية، مع مساهمة فعالة في دعم النمو الاقتصادي لسلطنة عُمان بما يتماشى مع رؤية عمان 2040.

بفضل خبراتها التشغيلية الممتدة في موانئ مسقط وصلالة وصحار

"هرمز مارين" توسّع عملياتها في ميناء الدقم لتعزيز الخدمات البحرية واللوجستية

الدقم - الدقم :

وسّعت شركة هرمز مارين، الشركة العُمانية الرائدة والمتخصصة في تزويد السفن بالوقود، عملياتها في ميناء الدقم، لتصبح أول شركة عمانية متخصصة ومسجلة في هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحصل على ترخيص تزويد السفن بالوقود في الميناء، وتأتي هذه الخطوة لتعزز توطين الخدمات البحرية، ودور المؤسسات الوطنية في تنمية القطاع البحري واللوجستي في سلطنة عُمان.

وتُعد هذه التوسعة خطوة نوعية تؤكد التوجه الحكومي نحو تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز حضورها في القطاعات الحيوية، خصوصاً في قطاع الخدمات اللوجستية والبحرية، ما يفتح آفاقاً جديدة للاستثمار الوطني ويعزز من قدرات التنافس محلياً ودولياً.

جهود متواصلة

وأكدت شركة هرمز مارين أن هذا الترخيص يأتي في إطار جهودها المتواصلة للمساهمة في تطوير ميناء الدقم وتحويله إلى مركز إقليمي متقدم للخدمات البحرية. وتستند الشركة في ذلك إلى خبراتها التشغيلية الممتدة في موانئ مسقط وصلالة وصحار، حيث تسعى إلى رفع كفاءة العمليات البحرية واستقطاب المزيد من السفن التجارية والعالمية إلى الميناء، مستفيدة من علاقاتها الدولية مع كبرى خطوط الشحن.

خدمات متكاملة

وتوفر الشركة حزمة متكاملة من الخدمات تشمل تزويد السفن بالوقود والزيوت والوقود الحيوي، إلى جانب خدمات الوكالات البحرية، بما يعزز من جاهزية ميناء الدقم لتقديم خدمات متكاملة تتوافق مع أعلى المعايير البيئية والتشغيلية العالمية.

ويأتي هذا الإنجاز ضمن الجهود المستمرة التي تبذلها سلطنة عُمان لتعزيز بيئة الأعمال وتوفير فرص استثمارية واعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعمًا لأهداف رؤية "عُمان 2040"، وترسيخًا لدور الشركات الوطنية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والتكامل اللوجستي في مختلف الموانئ العُمانية.

تسعى الشركة إلى رفع كفاءة العمليات البحرية واستقطاب المزيد من السفن التجارية والعالمية إلى الميناء، مستفيدة من علاقاتها الدولية مع كبرى خطوط الشحن.

توفر الشركة حزمة متكاملة من الخدمات تتوافق مع أعلى المعايير البيئية والتشغيلية العالمية تشمل تزويد السفن بالوقود والزيوت والوقود الحيوي، إلى جانب خدمات الوكالات البحرية

صندوق النقد الدولي يتوقع نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.3% خلال عام 2025

واشنطن - الدقم:

أطلق صندوقُ النّقد الدولي توقّعات إيجابية بشأن النمو الاقتصادي العالمي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، في حين أشار إلى تراجع محتمل في أسعار الطاقة بفعل انخفاض الطلب في الصين.

وتوقع الصندوقُ ارتفاع معدّل نموّ الاقتصاد العالمي إلى 3.3 % خلال عامي 2025 و2026، لكنه يظل أقل من المتوسّط التاريخي البالغ 3.7 % المسجل في عامي 2019 و2000.

جاء ذلك في تقرير مستجدّات آفاق الاقتصاد العالمي عن صندوق النقد الدولي، بعنوان "نُموٌّ عالميٌّ.. متباينٌ وغيرُ مؤكّد"

وارتفع معدّلُ النُّمو العالمي المتوقّع للعام الجاري 0.1 نقطة مئوية عن نظيره الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي خلال أكتوبر الماضي من العام 2024، في حين لم تختلف توقّعات العام المقبل عن نظيرتها الصادرة خلال فترة المقارنة نفسها.

وقدّر الصندوق تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال العام الماضي إلى 3.2 % مقابل 3.3 % في عام 2023.

منطقة الشرق الأوسط

تنبّأ صندوق النّقد الدّولي بتعافي معدّلات نموّ اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مع صعود معدّل نموّ تلك الاقتصادات خلال العام الجاري 2025 إلى 3.6% مقابل 2.4% في العام الماضي 2024.

كما رجّح استمرار ارتفاع معدّلات نموّ اقتصادات المنطقة إلى 3.9 % في العام المقبل 2026.

ورغم التّعافي المحتمل، لكنه يظل بدرجة أقل بـ0.3 نقطة مئوية، مما كان متوقعًا في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصّادر في أكتوبر 2024.

الصّندوق يتوقّعُ تراجع المعدّل العالميّ للتضخّم في العامين الجاري والمقبل ليسجّل 4.2 % في عام 2025، مواصلًا تراجعه إلى 3.5 % في عام 2026

وأرجع صندوق النقد الدولي ذلك لتخفيض توقّعاته بشأن معدّل نُموّ اقتصاد المملكة العربية السعودية بنسبة 1.3 نقطة مئوية في العام الجاري 2025، وتمديد تخفيضات إنتاج منظمة أوبك بلس من النفط.

معدلات التضخم

وبالنسبة للتضخم، توقّع صندوق النّقد الدّولي تراجع المعدل العالمي للتضخم في العامين الجاري والمقبل، ليسجل 4.2 % في عام 2025، مواصلًا تراجعه إلى 3.5 % في عام 2026.

وقال إن المتوسط العالميّ للتضخم الأساسي كان أعلى قليلا من 2 % خلال الأشهر القليلة الماضية.

ورغم تراجع معدّل التضخم في أسعار السلع الأساسية، فإن التضخم في أسعار الخدمات لا يزال أعلى من متوسطات ما قبل جائحة كورونا في العديد من الاقتصادات، وأبرزها اقتصاد الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

أسعار الطاقة

وتوقع الصندوقُ انخفاض أسعار الطاقة بنسبة 2.6 % في عام 2025، بما يعكس تراجع سعر النفط بسبب ضعف الطلب الصيني، والإمدادات القويّة من دول خارج منظمة أوبك بلس، بجانب ارتفاع أسعار الغاز نتيجة لبرودة الطقس وانقطاع الإمدادات.

وأوبك بلس هي منظمة البلدان المصدّرة للبترول، بالإضافة إلى دول غير أعضاء مختارة، بما في ذلك روسيا.

يعوّض نُموّ صافي الصادرات التباطؤ في الاستهلاك إلا جزئيًّا وسط تأخر الاستقرار في سوق العقارات وانخفاض ثقة المستهلك بشكل مستمرّ.

كما تباطأ معدل النمو في الهند أكثر من المتوقع، نتيجة التباطؤ الأكثر حِدّة في النشاط الصناعي.

واستمر ضعف معدّل النُّموّ الاقتصادي في منطقة اليورو لا سيما مع تأخّر أداء الاقتصاد الألماني مقارنة بأداء بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي، وأرجع الصندوق ذلك نتيجة لاستمرار ضعف قطاع التصنيع وصادرات السلع حتى مع انتعاش الاستهلاك والتعافي في الدّخول الحقيقية.

ولفت الصندوق إلى انكماش معدّل نُموّ الاقتصاد الياباني خلال تلك الفترة بشكل طفيف؛ بسبب انقطاعات مؤقتة في إمدادات السلع، في حين ظلّ الزخم في الولايات المتحدة قويًّا، مع نُموّ الاقتصاد بمعدل 2.7 % على أساس سنوي في الربع الثالث من العام المنتهي 2024، وذلك بدعم من الاستهلاك القوي.

الصين والولايات المتحدة ومنطقة اليورو

من المتوقّع أن يتراجع معدّل النّمو الاقتصادي في الصين إلى 4.6% خلال العام الجاري مقابل 4.8 % في العام الماضي، مع استمرار الانخفاض إلى 4.5 % في العام المقبل.

معدّل النُّموّ في الربع الثالث من عام 2024

كان نُموّ الناتج المحلي الإجمالي العالمي في الربع الثالث من العام الماضي 2024 أقل بنحو 0.1 نقطة مئوية عن المتوقّع في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر الماضي بعد صدور بيانات مخيبة للآمال بشأن بعض الاقتصادات الآسيوية والأوروبية.

وبحسب الصندوق، فإن معدل النُّموّ في الصين الذي بلغ 4.7 % على أساس سنوي كان أقلّ من التوقّعات، ولم يتراجع معدل النمو في ألمانيا بالقدر المتوقع.

الصّندوق يتوقّعُ انخفاض أسعار الطاقة بنسبة 2.6 % في عام 2025 بما يعكس تراجع سعر النفط بسبب ضعف الطلب الصّيني

وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي، سيتراجع معدّل نُمو الاقتصاد الأمريكي إلى 2.7 % بنهاية العام الجاري مقابل 2.8 % مقدّرة للعام الماضي، ويستمر في الهبوط خلال العام المقبل إلى 2.1 %.

أما منطقة اليورو، فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو 1 % خلال العام الجاري مقابل 0.8 % العام الماضي، على أن يرتفع إلى 1.4 % في العام المقبل (2026).

حجم التجارة العالميّة

في سياق آخر، خفض صندوق النقد تقديراته لحجم التجارة العالميّة بشكل طفيف لعامي 2025 و2026.

ويرجع هذا الانخفاض إلى الزيادة الحادّة في حالة عدم اليقين بشأن السياسة التجاريّة العالميّة التي من المرجّح أن تلحق الضرر بالاستثمار بشكل غير متناسب بين الشركات كثيفة التجارة.

ويرى صندوقُ النّقد الدولي أن تكثيف السياسات الحمائية لدى البلدان في شكل موجة جديدة من فرض التعريفات الجمركية، من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية، ويخفض الاستثمار، ويقلّل من كفاءة السوق العالمية، فضلًا عن تشويه تدفقات التجارة، وتعطيل سلاسل التوريد.

مصفاة الدقم تنجح في رفع طاقتها التكريريّة إلى 255 ألف برميل يوميًّا

الـدقم - الدقم Duqm :

نجحت مصفاة الدقم في رفع طاقتها التكريرية من 230 ألفًا إلى 255 برميل يوميًّا، بعد مرور عام من تشغيلها الكامل، مُحققةً 10% من قدرتها التكريرية القصوى في إنجاز يؤكد على مدى التزام مصفاة الدقم بدفع عجلة النمو وتعزيز الاستدامة والكفاءة التشغيلية في قطاع الطاقة.

وقال ديفيد بيرد الرئيس التنفيذي لمصفاة الدقم: "منذ تولّينا زمام المشروع، برهنت مصفاة الدقم على مرونتها الاستثنائية، ورؤيتها الاستراتيجية الثاقبة، واليوم نقول بكل ثقة إن نموّنا ما هو إلا انعكاس لتفاني فريق العمل، وقوة شراكاتنا، والدعم الدائم الذي نحظى به من مساهمينا، مجموعة أوكيو وشركة البترول الكويتية العالمية، فضلاً عن موردينا ومتعهدينا، شركتي "أوكيو للمتاجرة" ووحدة تجارة النفط التابعة لمؤسسة البترول الكويتية فلولا الالتزام المتواصل للشركتين لما أصبح تحقيق هذه المرحلة الحاسمة واقعًا.

أبرز المحطات في رحلة المصفاة

ومن بين أبرز المحطات في رحلة مصفاة الدقم، نجاحها في اجتياز اختبار موثوقية المقرضين بعد عشرة أشهر فقط من إنجاز الأعمال الميكانيكية، مما يعزّز كفاءتها التقنية، وجاهزيتها لتولي أعمالها، وموثوقيتها التشغيلية. علاوةً على ذلك، تُعد مصفاة الدقم أول مصفاة تجارية في الشرق الأوسط، تثبت خبرتها في توريد مختلف أنواع النفط الخام ومعالجته، مما يجسد مرونتها وقوتها التجارية في سوق عالمي ينمو بتسارع كبير.

معدل التوطين

وأحرزت مصفاة الدقم تقدمًا ملحوظًا في مجال تطوير القوى العاملة، حيث رفعت معدل توطين العمالة إلى 68% بعد أن كان 60% عند بدء العمليات التشغيلية، ما يعكس التزامها بتنمية المواهب الوطنية، ودعم تحقيق الأهداف الأوسع من خلال تطوير القوى العاملة في سلطنة عُمان.

تعزيز أمن الطاقة

ولا تقتصر إنجازات مصفاة الدقم على النجاح التشغيلي فحسب؛ بل رسخت مكانتها أيضًا باعتبارها شريكًا موثوقًا ومحفّزًا للنمو الاقتصادي في المنطقة. فمنذ انطلاق عملياتها التشغيلية بشكل كامل، حرصت مصفاة الدقم على العمل بكفاءة وموثوقية ومعايير سلامة عالية، لتسهم في تعزيز أمن الطاقة على المستوى الإقليمي، وترسيخ دور عُمان باعتبارها مركزًا محوريًّا عالميًّا في مجال الطاقة.

رؤيتها المستقبلية

ومع مواظبة مصفاة الدقم على ترسيخ دعائم السلامة والاستقرار والموثوقية في عملياتها التشغيلية، تبقى رؤيتها المستقبلية قائمة على تحقيق النمو المستدام، والابتكار التكنولوجي، وتعزيز مرونتها التجارية استجابةً لمتطلبات السوق المتغيرة باستمرار، وبشكل متزايد.

68
في المئة
معدل توطين العمالة

صالح بن نبهان المعمري
رئيس التحرير

رؤية متجددة لتنمية مستدامة

أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – في خطابه بمناسبة الذكرى الخامسة لتوليه مقاليد الحكم في الحادي عشر من يناير على أهمية تطوير البيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان باعتبارها حجر الأساس لدفع عجلة التنمية وتحقيق النمو المستدام. وركز جلالته في خطابه السامي على تحفيز الاستثمار من خلال تقديم التسهيلات والحوافز الاقتصادية، إلى جانب تحسين البيئة التنظيمية، بما يعزز من تنافسية السلطنة ويجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وفي هذا السياق، قال جلالته في نص خطابه: "إنّ تطويرَ البيئةِ الاستثماريةِ والتجاريةِ يُعدُّ ضرورةً أساسيّةً لدفعِ عجلةِ التنميةِ بالبلاد، ولذلك فقد وجّهنا الحكومةَ بتقديمِ المزيدِ من التسهيلاتِ اللازمة والحوافزِ التنافسية والبيئةِ الداعمةِ للاستثمار بما يسهلُ ممارسةَ الأعمالِ التجاريةِ، لضمانِ تنويعِ اقتصادِنا الوطني وتحقيقِ نموٍّ مستدامٍ، ولتوفيرِ المزيدِ من فرصِ العملِ في القطاعاتِ الاقتصاديّةِ والخدميّةِ المختلفة، وبما يجعلُ البلادَ وجهةً استثماريّةً جاذبةً وأكثرَ اندماجًا في منظومةِ الاقتصادِ العالمي. ولتحقيقِ هذا الاندماجِ، فقد سعتْ حكومتُنا إلى بناءِ شبكةٍ واسعةٍ من الموانئِ والمناطقِ الحرّةِ والمناطقِ الاقتصاديةِ الخاصةِ والمناطقِ الصناعيةِ المتكاملةِ، وتقديمِ الدعمِ لبرامجِ الابتكارِ وريادةِ الأعمال وصناديقِ الاستثمار، الوطنيةِ منها والمشتركة مع الدولِ الشقيقةِ والصديقة".

وتأتي هذه التوجيهات السامية في إطار رؤية طموحة نحو مستقبل مشرق، ترتكز على الإنسان والتنمية المستدامة والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي. كما أكد جلالته على تحقيق التوازن بين التطوير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ضمن رؤية واعدة تسعى إلى ترسيخ مكانة السلطنة كوجهة استثمارية رائدة في المنطقة، تدعم النمو المستدام وتواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية.

ويبرز من النطق السامي أهمية تحسين الإجراءات الإدارية في الوحدات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار، من خلال تقديم المزيد من التسهيلات والحوافز التنافسية والبيئة الداعمة، بما يسهل ممارسة الأعمال التجارية، لضمان تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو مستدام. ولا شك أن التوجهات الاستراتيجية الهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني تعكس التزام السلطنة بتخفيف الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل النفط والغاز، وهو أحد المستهدفات الرئيسية لرؤية عُمان 2040.

وفي إطار الخطط الطموحة، وُجِّهَت الجهود نحو تطوير بنية أساسية حديثة تلبي متطلبات الحياة الكريمة، وتشجع رجال الأعمال والمستثمرين. وقد تمثل ذلك في إنشاء شبكة واسعة من الموانئ والمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الصناعية، التي توفر بيئة مثالية للأعمال والاستثمار. ولتعزيز جاذبية عُمان كوجهة استثمارية متكاملة على المستوى العالمي، يجري العمل على تشجيع الابتكار وتعزيز ريادة الأعمال، من خلال دعم برامج الابتكار وإنشاء صناديق استثمارية.

ويُعدّ التركيز على تطوير البيئة الاستثمارية دافعًا إيجابيًا للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان، إذ تسهم هذه المناطق بدور محوري في جذب الاستثمارات، والتي تُقدّر قيمتها بنحو 21 مليار ريال عُماني. كما تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في توسيع مجالات العمل، وتعزيز الصادرات العُمانية إلى الأسواق العالمية.

كما أكد جلالته على أهمية بناء الإنسان العُماني وتمكينه من المساهمة في التنمية الاقتصادية، حيث خصص جزءًا كبيرًا من كلمته للحديث عن الشباب العُماني، مشيرًا إلى أن تطور القطاعات الاقتصادية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توفير فرص التعليم والتدريب المناسبة، التي تعدّ الشباب للعمل في المشاريع الكبرى والابتكارية. كما أكد جلالته على أهمية المواءمة بين خطط التنمية الاقتصادية واحتياجات الشباب، موضحًا أن رأس المال البشري هو العامل المحوري في دفع عجلة التنمية.

وفي ختام حديثه، أكد جلالة السلطان – حفظه الله ورعاه – على ضرورة الاستمرار في العمل الجاد لتحقيق الأهداف الطموحة، مع التركيز على التحولات الاقتصادية التي تعزز ريادة سلطنة عُمان في مختلف القطاعات. وأشار جلالته إلى أن إشراك الجميع في هذا المشروع الوطني يسهم في الارتقاء بالبلاد وتطوير منظومة متكاملة تجمع بين الاقتصاد والأمن الاجتماعي.

أكد جلالته على تحقيق التوازن بين التطوير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ضمن رؤية واعدة تسعى إلى ترسيخ مكانة السلطنة كوجهة استثمارية رائدة في المنطقة، تدعم النمو المستدام وتواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية

Private sector investments in economic zones, free zones and industrial cities in 2024

The economic zones, free zones and industrial cities in the Sultanate of Oman, overseen by the Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones (OPAZ), witnessed a significant increase in private sector investments committed in 2024. This reflects the attractiveness of these zones to both local and international investors. These investments were distributed across various sectors, including industry, trade, logistics, clean energy, real estate, and services. A total of 325 investment agreements were signed, contributing to the enhancement of the business environment and supporting sustainable economic development.

Special Economic Zone at Duqm (SEZAD):

- Number of agreements: 22
- Total private sector investment: RO 300,478,931
- **Sectoral distribution**
  - Tourism: RO 850,000
  - Agriculture: RO 30,000
  - Clean Energy: RO 288,772,524
  - Industrial: RO 8,226,407
  - Commercial: RO 250,000
  - Residential & Commercial: RO 2,350,000

Sohar Free Zone:

- Total agreements: 9
- Total private sector committed investment: RO 712,580,816
- **Sectoral distribution**
  - Logistics: RO 82,200,000
  - Industrial: RO 630,380,816

Salalah Free Zone:

- Total agreements: 16
- Total private sector committed investment: RO 567,811,475
- **Sectoral distribution**
  - Commercial: RO 4,125,275
  - Industrial: RO 563,686,200

Al Mazunah Free Zone:

- Total agreements: 8
- Total private sector committed investment: RO 745,000
- **Sectoral distribution**
  - Industrial: RO 700,000
  - Commercial: RO 45,000

Khazaen Economic City:

- Total agreements: 39
- Total private sector committed investment: RO 80,985,000
- **Sectoral distribution**
  - Logistics: RO 3,250,000
  - Pharmaceuticals: RO 40,000,000
  - Industrial: RO 26,135,000
  - Food: RO 11,600,000

المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن):

- Total agreements: 218
- Total private sector committed investment: RO 244,808,214
- **Sectoral distribution**
  - Industrial: RO 210,253,950
  - Real Estate: RO 3,000,000
  - Logistics: RO 220,000
  - Unspecified: RO 1,500,000
  - Commercial: RO 27,138,000
  - Technology: RO 267,000
  - Services: RO 511,300

استثمارات القطاع الخاص في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية في عام 2024

شهدت المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية في سلطنة عُمان والتي تشرف عليها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تطورًا ملحوظًا في حجم استثمارات القطاع الخاص الملتزم به خلال عام 2024، الأمر الذي يعكس جاذبية هذه المناطق للمستثمرين المحليين والدوليين. وقد توزعت هذه الاستثمارات على قطاعات متنوعة، تشمل الصناعة، التجارة، اللوجستيات، الطاقة النظيفة، العقارات، والخدمات، حيث تم توقيع 325 اتفاقية استثمارية، ما أسهم في تعزيز بيئة الأعمال ودعم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

● الارقام بالريال العماني

المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم:

- عدد الاتفاقيات: 22 اتفاقية
- حجم الاستثمار الملتزم به من قبل القطاع الخاص: 300,478,931 ريال عماني
- **توزيع القطاعات:**
  - سياحي: 850,000
  - زراعي: 30,000
  - طاقة نظيفة: 288,772,524
  - صناعي: 8,226,407
  - تجاري: 250,000
  - سكني تجاري: 2,350,000

المنطقة الحرة بصحار:

- إجمالي الاتفاقيات: 9 اتفاقيات
- حجم الاستثمار الملتزم به من قبل القطاع الخاص: 712,580,816 ريال عماني
- **توزيع القطاعات:**
  - لوجستي: 82,200,000
  - صناعي: 630,380,816

المنطقة الحرة بصلالة:

- إجمالي الاتفاقيات: 16 اتفاقية
- حجم الاستثمارالملتزم به من قبل القطاع الخاص: 567,811,475 ريال عماني
- **توزيع القطاعات:**
  - تجاري: 4,125,275
  - صناعي: 563,686,200

المنطقة الحرة بالمزيونة:

- إجمالي الاتفاقيات: 8 اتفاقيات
- حجم الاستثمارالملتزم به من قبل القطاع الخاص: 745,000 ريال عماني
- **توزيع القطاعات:**
  - صناعي: 700,000
  - تجاري: 45,000

مدينة خزائن الاقتصادية:

- إجمالي الاتفاقيات: 39 اتفاقية
- حجم الاستثمار الملتزم به من قبل القطاع الخاص: 80,985,000 ريال عماني
- **توزيع القطاعات:**
  - لوجستي: 3,250,000
  - دوائي: 40,000,000
  - صناعي: 26,135,000
  - الأغذية: 11,600,000

المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن):

- إجمالي الاتفاقيات: 218 اتفاقية
- حجم الاستثمار الملتزم به من قبل القطاع الخاص: 244,808,214 ريال عماني
- **توزيع القطاعات:**
  - صناعي: 210,253,950
  - عقاري: 3,000,000
  - لوجستي: 220,000
  - غير معرف: 1,500,000
  - تجاري: 27,138,000
  - تقني: 267,000
  - خدمي: 511,300